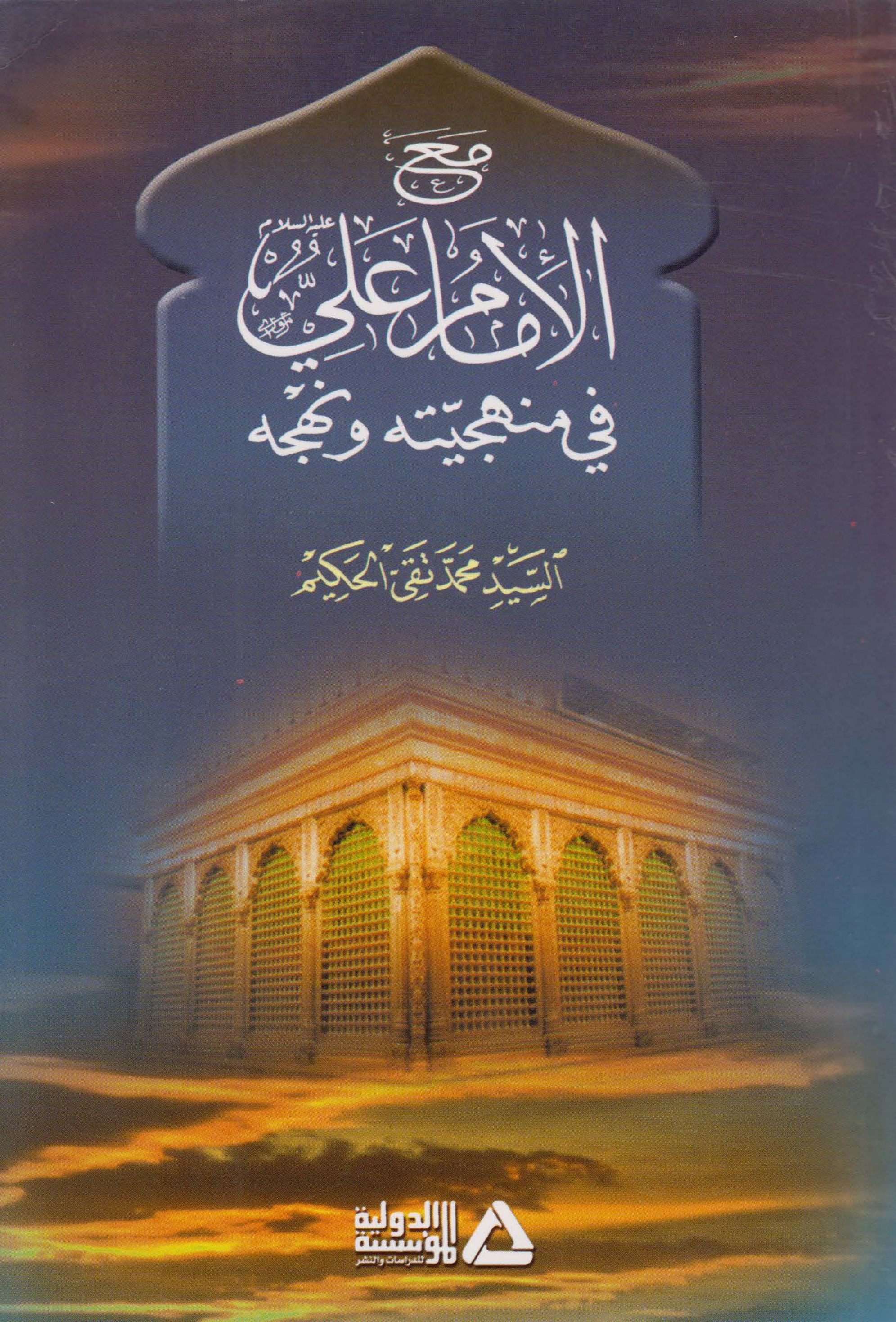

مع
الإمام علي عليه السلام
في منهجيته ونهجه
السيد محمد تقي الحكيم
المؤسسة الدولية للدراسات والنشر


مكتبة
مؤمن قريش
لو وضع ايمان أبي طالب في كفة ميزان وايمان هذا الخلق
في الكفة الاخرى لرجح ايمانه .
الإمام الصادق (ع)
moamenquraish.blogspot.com


مع الإمام علي عليه السلام
في منهجيته ونهجه




مع الإمام علي عليه السلام
في منهجيته ونهجه


المؤسسة الدولية
للدراسات والنشر

الطبعة الأولى

١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م



بيـــروت: مستديرة شاتيلا - قرب المعهد الفني الإسلامي
تلفـــون: ٠١/٢٧٢٥٠١ - ٠٣/٨٦٦٠٤٤ خليوي
فاكـــس: ٠٠٩٦١١/٢٧٢١٩٤
ص. ب: ٢٥/٨٦ الغبيري

مقدمة الناشر

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين.

وبعد:

فالكتاب ـ الذي تتشرّف دارنا بكتابة هذه المقدمة له ـ هو مجموعة بحوث ألقاها سماحة سيدنا (دام ظله) في مناسبات شتى وأوقات مختلفة.

فهي تتحدث عن عظيم هو المَثل الأعلى للإنسانية، والرمزُ للمعاني السامية، منذ إشراقة شمسه المباركة في بيت الله الحرام حتى غروبها مضمخةً بطهر الشهادة في بيت الله، فاتصل المبدأ والمعاد بحلقات شدّ بعضها بعضا، فتآزرت

واتحدت عنفواناً وأصالة، مستمدة صلابتها من صلابة إيمانه بالله والرسول والرسالة، وجهاده في سبيل الله، بسيف أقام به عمود الإسلام، في أمهات المعارك الفاصلة، ما بين بدرٍ وحنين، حتى وفاة الرسولﷺ.

وبعد انتقال النبيﷺ إلى الرفيق الأعلى ما كان يلقى في روعه ولا يخطر بباله «أن العرب تزعج هذا الأمر من بعدهﷺ عنه»، فأمسك يده، وكان ما كان... فصبر على «طول المدة، وشدة المحنة، وفي العين قذى وفي الحلق شجى». وقد آلى على نفسه أن لا يرتديَ لصلاة أو يجمعَ القرآن، فجمعه مرتباً على حسب النزول، مبيناً لأحكامه، فاتحاً باب علمه لمريديه، فكان من نتاج ذلك نشأة العلوم، وخصوصاً علوم الفقه والقرآن.

وحينما آل الأمر إليه، نهض بأعباء الخلافة، مضطلعاً بالإمامة، سالكاً منهاج رسول اللهﷺ، سائراً على المحجة البيضاء... من إقامة عدل، ورفع ظلم، وإحياء سنّة، وإماتة بدعة، وحرية فكر وعقيدة، وعدالة اجتماعية، وإلغاء طبقية، فآمن به قوم اتبعوا أمر الله ورسوله فيه بعد إكمال الدين وإتمام

النعمة، وكفر به آخرون . . . فنكثت طائفة وقسطت أخرى، ومرقت ثالثة، وغلا فيه من غلا، وقلاه من قلا، ولله حكم في الغالي والقالي.

«فسلام عليه من مولود سبق عصره بآماد طوال»، وسلام عليه من مخضّب بدم الشهادة، وسلام عليه يوم يبعث حيا.

* * *

وبعد هذه اللمحات الخاطفة من حياته عليه السلام ـ التي صّور سماحة سيدنا(دام ظله) بعض أحداثها في هذا الكتاب ـ تتناول ـ على ثلاثة محاور ـ بعض ما يتصل بواقع عصره عليه السلام في أربعة بحوث:

أولاً: الإمام علي بين حقوق الإنسان وواجباته:

ألقي هذا البحث في الاحتفال العالمي الذي أقامته جمعية «ياديكار مرتضوي» في الباكستان عام ١٣٧٦هـ، بمناسبة مرور أربعة عشر قرناً على ولادة الإمام عليه السلام.

وقد مثل سماحته(دام ظله) سماحة آية الله العظمى

المغفور له السيد محسن الحكيم(قدس سره) في هذا المؤتمر.

وقد نُشر قسم من هذا البحث في «مجلة النجف» في عددها الثالث عشر في عام ١٣٧٦هـ تحت عنوان «الإمام علي في عدالته الاجتماعية».

ونُشر قسم آخر منه في المجلة نفسها، العدد التاسع من سنتها الثانية عام ١٣٧٧هـ تحت عنوان «الحرية بين حقوق الإنسان وواقع الإمام».

ويتسم هذا البحث بالجِدَة في الأسلوب والفكرة والطرح والمعالجة وبخاصة إذا ما وضعناه في سياقه التأريخي، فهو يتحدث منذ ما يقرب من خمسين سنة مضت عن (حقوق الإنسان) تشريعها في الإسلام وتطبيقات الإمام علي عليه السلام لها مقارناً ذلك مع وثيقة حقوق الإنسان التي أصدرتها منظمة الأمم المتحدة مستشرفاً منذ خمسين سنة ما لم يدركه بعضنا حتى اليوم من أهمية حقوق الإنسان في مستقبل البشرية جمعاء، كما يعرض للنهج الذي سلكه الإمام عليه السلام في تحقيق العدالة الاجتماعية بأسمى صورها، ويشير إلى القيم الخلقية المتمثلة

في الجانب السلوكي للإمام عليه السلام، مقارنة بما استحدثته الحضارة الغربية اليوم من قيم.

ويخلص إلى: أن ما استحدثته الحضارة «ما هو إلا صدى ـ أو بمنزلة الصدى ـ لما أثر عن الإمام عليه السلام في هذه المجالات».

ثانياً: عصر الإمام كما يراه الإمام:

ألقي هذا البحث في دار (منتدى النشر) في النجف الأشرف عام ١٣٨٤هـ، بمناسبة إحياء ذكرى استشهاد الإمام علي عليه السلام.

وقد نشر ضمن بحوث عديدة في كتاب «أسبوع الإمام» الصادر عن المجمع الثقافي الديني لمنتدى النشر.

وفي هذا البحث يحاول سماحته(دام ظله) مسايرة عصر الإمام عليه السلام في بدء نشأته، وشبابه، وكهولته حتى عصر خلافته، ويحلل حياة الإمام عليه السلام من خلال تحليله لعصره، ومدى تأثير ذلك فيه، وتأثره به، تاركاً للإمام عليه السلام التحدث عن كل ذلك من خلال نهج البلاغة.

ثالثاً: شبهات وردود حول نهج البلاغة:

ألقي هذا البحث على مسامع طلبة السنة الثالثة في كلية الفقه للعام الدراسي ١٣٨١-١٣٨٢هـ، ضمن مادة التأريخ الإسلامي حينما كان سماحته(دام ظله) يتولى تدريسها.

وفي هذا البحث حاول سماحته(دام ظله) حصر الشبهات المثارة حول نسبة نهج البلاغة للإمام عليه السلام في ثلاث شبهات:

١ ـ نقده من جهة أسانيده، وما يتصل به من ملابسات ومدى ملاءمتها لزمن الإمام.

٢ ـ نقده من وجهة عدم ملاءمة بعض محتوياته لثقافة عصره، كذكره لبعض الألفاظ المحدثة، وبعض المصطلحات المنطقية والفلسفية، التي نشأت بعد عصر الإمام.

٣ ـ وجود ما لا يتناسب وواقع الإمام كالخطبة «الشقشقية»، وكإخباره بالمغيبات. . . .

وفي هذا البحث حاول سماحته درء كل هذه الشبهات مستشهداً بالنصوص التأريخية وغيرها التي تشهد على صحة نسبة هذا الكتاب للإمام عليه السلام.

رابعاً: قصة بيت المال في البصرة وموقف الإمام منها:

نشر هذا البحث في مجلة النجف، في عددها السادس، من سنتها الخامسة، عام ١٣٨٢هـ، تحت عنوان «قصة بيت المال في البصرة ودور ابن عباس فيها».

وجاء هذا البحث رداً على سؤال وجّه إلى سماحته من أحد طلبة كليةِ التربية بجامعة بغداد، وقد سبق لسماحته أن تناول هذا الموضوع بكل أبعاده، في كتابه الموسوم «عبد الله ابن عباس»، وهو يؤرخ لهذه الفترة من حياته.

ونظراً لأهمية هذا الموضوع ـ والذي أوقع كثيراً من الفقهاء والباحثين والمؤرخين، قدماء ومحدثين، في دوامة من الشكوك والحيرة والتوجس قد تنتهي بهم إلى التشكيك والطعن وعدم الوثاقة ـ وما أحدثه من صدى واسع لدى القرّاء والمهتمين بدراسة التأريخ والرجال، لما اكتنفه من إجابات مدعمة بالشواهد التأريخية عن كل ملابسات هذه القصة وموقف الإمام منها والتي تنتهي فصولها برضا الإمام عنه.

أقول: لكل ذلك ارتأينا نشر هذا البحث كما جاء في

المجلة مضيفين إليه ما كتبه سماحته عنه في كتابه المشار إليه.

وختاماً نسأل الله جل شأنه أن يمن على سماحته(دام ظله) بالصحة والعافية، وأن يوفقه إلى ما فيه خير الفكر، وأن يوفقنا جميعاً لما يحبه ويرضاه، إنه سميع مجيب، والحمد لله رب العالمين.

المؤسسة الدولية للطباعة والنشر

الإمام علي عليه السلام

بين حقوق الإنسان وواجباته



وقبل أن أدخل في صميم ما أريد البحث فيه، أود أن أذكر: أن القيم الخلقية لدى العلماء المحدثين لم تعد هي السابقة لدى أسلافهم، وإن التقت معها ـ أو مع أكثرها ـ في بعض الخصوصيات.

وقد لا يكون من المهم أن أدرس أخلاق الإمام على ضوء تقييماتنا السابقة؛ لأن ذلك في غنى عن أي حديث.

فكلنا نعلم أن الإمام كان مضرب الأمثال في صدقه، وحلمه، وشجاعته، ورأفته، وزهده، وكرمه، وأمثال ذلك من كرائم الخصال، وإنما المهم ـ فيما أخال ـ أن نعرض إلى بعض ما استحدث من القيم الخلقية الجديدة، التي يُدعى أنها وليدة تطورنا الحضاري؛ لننظر نصيبها من سيرة الإمام وبليغ ما

أثر عنه من أقوال. وربما انتهينا إلى أن ما أدل به واضعو هذه القيم ومقرروها في عصرنا الحاضر لم يكن ـ لو انصفوا ـ إلا صدى ـ أو بمنزلة الصدى ـ لما أُثر عن إمامنا في هذه المجالات.

تحدث الأخلاقيون المحدثون عن الجوانب العملية من الأخلاق فقسموها إلى قسمين: دعوا الأول منها بالحقوق، والآخر بالواجبات، واعتبروا القيمة الخلقية التي يتفاوت بها الناس هي مدى إيمان الفرد والتزامه بالحدود المفروضة بحكمها له أو عليه.

وعرّفوا الحق: بما أستحقه الإنسان على نفسه أو مجتمعه، وكان له إعماله أو المطالبة به، والواجب عليه تأديته لنفسه أو لخالقه أو لمجتمعه.

وقد قابلوا بين الحق والواجب فقالوا: ما من حق إلا ومعه واجب، بل واجبان، واجب على الفرد وآخر على مجتمعه.

أما واجبه فأن يقصر استعماله على ما لا يستوجب

الإضرار بالغير، وأما واجب مجتمعه فأن يحترم له هذا الحق، ويصونه له ما دام لا يتنافى مع صالحه العام.

وقد جاء في **نهج** الإمام ما يشير إلى هذا التقابل بين الحقوق والواجبات حيث يقول: (... **فالحق أوسع الأشياء في التواصف، وأضيقها في التناصف، لا يجري لأحد إلا جرى عليه، ولا يجري عليه إلا جرى له، ولو كان لأحد أن يجري له ولا يجري عليه لكان ذلك خالصاً لله سبحانه دون خلقه؛ لقدرته على عباده؛ ولعدله في كل ما جرت عليه صروف قضائه، ولكنه سبحانه جعل حقه على العباد أن يطيعوه، وجعل جزاءهم عليه مضاعفة الثواب تفضلاً منه، وتوسعاً بما هو من المزيد من أهله...**

ثم قال: ... **ثم جعل سبحانه من حقوقه حقوقاً افترضها لبعض الناس على بعض، فجعلها تتكافأ في وجوهها، ويوجب بعضها بعضاً، ولا يستوجب بعضها إلا ببعض...**)[1].

فالإمام هنا يقابل بين الحق والواجب بمحتواهما السابقين

---

(١) نهج البلاغة: ٣٣٢-٣٣٣.

ويقول: لو كان هناك حق بدون واجب لاستأثر به الله، ولكنه ـ جلت قدرته ـ أبى إلا أن يجعل في مقابل ما أوجبه على عباده من حقوقه حقاً لهم عليه، ثم اعتبر حقوق الناس بعضهم على بعض بما يقابلها من واجبات من صميم التشريع، فنسبها إلى الله تعالى بقوله: **(ثم جعل سبحانه من حقوقه حقوقاً لبعض الناس على بعض. . .)**.

* * *

وما دمنا في مجال المقارنة بين الحقوق الموضوعة للإنسان وما يقابلها لدى الإمام، فلنأخذ هذه الحقوق في أواخر مراحلها التطورية، ولنعتمد في حديثنا منها ما جاء في وثيقة حقوق الإنسان، كما شرعتها الهيئة الدولية، وأقرّتها ـ قبل سنوات ـ بعد مناقشات واسعة، فهي آخر ما وصلت إليه هذه الحقوق من تكّثر وسمو.

ولقد رجعت إلى هذه الوثيقة واستقصيت ما جاء فيها من حقوق وواجبات، فرأيتها ـ بعد تداخل ما يتداخل منها، وإلقاء شروحها وتفصيلاتها، ثم إلقاء ما يرتبط منها بما استحدث من

قوانين دولية لم تكن ذات موضوع من قبل ـ تعود في مهماتها إلى ستة حقوق هي:

١ ـ حق الحياة.

٢ ـ حق الحرية.

٣ ـ حق التملك.

٤ ـ حق التعليم.

٥ ـ حق الاشتراك في إدارة الدولة.

٦ ـ حق العدالة.

ورأيت أن الدولة المشرعة لها تتعهد بواجب صيانتها ما دام يستعملها أصحابها في ما لا يضر بالكافَة، وعلى الأفراد أن لا يخرجوا على الشرائع والقوانين المتكفلة لذلك ما دامت قائمة بواجباتها في حماية هذه الحقوق.

وبما أن إمامنا الذي نتحدث عنه كان ـ بحكم خلافته ـ هو القيّم على رعاية أمثال هذه الحقوق؛ فلننظر نصيبها من إيمانه بها وتمتعه بإعمالها كفرد.

ثم مدى قيامه بواجب صيانتها كرأس لدولة لها شريعتها الخاصة ليصح لنا التحدث عن قيمه الخلقية بهذا المقياس. . . فلنعد إذاً إلى تلكم الحقوق ونتفحصها واحدة واحدة.

١ ـ حق الحياة:

وهذا الحق ـ وهو حق أن يحيا الإنسان ما دامت فيه قابلية للحياة ـ مكفول في الشريعة الإسلامية على أرفع صوره.

وإذا تم ما قالوه في تحديد الحق، وقلنا بمقتضاه: أن لصاحبه أن يتمتع به، أو يتخلى عنه، حسب اختياره، فإن الإسلام لا يعتبره حقاً، بل يعتبره من قبيل الواجبات، فهو لا يسيغ لصاحبه أن يعمد إلى إزالة حياته بيده بصريح قوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾[1].

كما لا يسيغ للمجتمع أو الدولة ذلك، اللّهم إلاَ في حالات يستثنيها الإسلام؛ كتعدي صاحبها على الآخرين بإزهاق حياتهم ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾[2].

---

(١) البقرة: ١٩٥.

(٢) البقرة: ١٧٩.

أو توقف حياة المجموعة التي ينتمي إليها، أو المُثل التي يدين بها على ذلك.

وبهذا شرّع الجهاد والدفاع عن العقيدة والمبادئ والوطن.

أما الإجراءات التعسفية التي يقوم بها بعض الحاكمين لتركيز سلطانهم في الحكم، فالإسلام يأباها أشد الإباء، وكلام الإمام في ذلك صريح، يقول في كتابه إلى أحد عماله: **(فلا تقوينّ سلطانك بسفك دم حرام، فإن ذلك مما يضعفه ويوهنه، بل يزيله وينقله. ولا عذر لك عند الله ولا عندي في قتل العمد...)**[1].

٢- حق الحرية:

والحرية ـ ومن حقها أن نعطيها أهمية في البحث، ونطيل فيها الحديث؛ لملامستها لعواطف الجمهور؛ ولأنها من المفاهيم التي أسيء استعمالها في عصورنا المحدثة ـ هذه الحرية كانت من أعظم ما آمن به الإمام وكَفله.

---

(١) نهج البلاغة: ٤٤٣.

تقول وثيقة حقوق الإنسان: **(إن جميع البشر مولودون أحراراً، ومتساوين في الكرامة والحقوق. وقد وهبوا العقل والضمير، وعليهم أن يعملوا تجاه بعضهم بعضاً بروح الأخوة)**[1].

هذا النص مستل من لائحة حقوق الإنسان في آخر تشريعاتها، وقد صيغ بعد أن مر بمناقشات عميقة سجلتها محاضر هيئة الأمم المتحدة، لا يهمنا عرضها الآن، وفيه تأكيد على ناحيتين مهمتين ترتبطان بالحرية حقاً وواجباً.

أولهما: أنها تولد مع الإنسان، ويولد معها التساوي في الكرامة.

ثانيهما: النص على ضرورة التعامل بين الناس بروح الأخوة كواجب لصيانة هذه الحرية وحفظها عن الفوضى بالتعدي على الآخرين.

وقد يكون من مفاخر الإنسان أن تجد هذين المضمونين مؤكدين بلسان إمام المسلمين علي عليه السلام في أكثر من موضع

---

(١) حقوق الإنسان اليوم. موريس كرانستون، ترجمة لجنة الترجمة، بيروت: ١٠٠-١٠١.

من نهجه الخالد فيقول: **(ولا تكن عبد غيرك وقد جعلك الله حرا)**[1].

والجعل هنا بمعنى الخلق فهو يقول له: الحرية خلقت فيك منذ خلقك الله، وهي هبة الله لك فلا تبددها بالخضوع والعبودية لغيرك.

ويقول في وصيته لولده الإمام الحسن(في التأكيد على الناحية الثانية: **(يا بني اجعل نفسك ميزاناً فيما بينك وبين غيرك فأحبب لغيرك ما تحب لنفسك، واكره له ما تكره لها، ولا تظلم كما لا تحب أن تُظلم، وأحسن كما تحب أن يحسن إليك، واستقبح من نفسك ما تستقبحه من غيرك، وارضَ من الناس بما ترضاه لهم من نفسك. . .)**[2].

وهو مع اشتماله على جوهر ما ورد في النص السابق يفوقه بإلزام الشخص بمعاملة غيره معاملة النفس، وهي مرحلة أأكد من مرحلة الأخوة وأهم.

---

(١) نهج البلاغة: ٤٠١.

(٢) المصدر السابق: ٣٩٧.

وقد وضع مخططات لذلك التعامل في قسم من مأثوراته كقوله: (**عاتب أخاك بالإحسان إليه، واردد شره بالإنعام عليه**)[1].

وقوله: (**ازجر المسيء بثواب المحسن**)[2]، وهو لون من العتاب والرد والزجر يكاد ينفرد به الإمام، فقد كنا نألف أن يكون العتاب والرد والزجر بمثل الإساءة، أو بالصفح عنها على أكثر التقادير، أما أن يكون بالإحسان والإنعام على المسيء، أو يكون تأديب المسيء بتشجيع المحسنين على إحسانهم، فهذا ما لا تبلغه اللائحة في تأكيداتها على هذه الجوانب.

وقد استوعب شعور الإمام بالحرية المطلقة جملة مشاعره، فكان حراً حتى في شعوره بالعبودية لخالقه، فهو لا يعبده إلا عبادة الأحرار؛ وذلك قوله في تقسيم العبادة، ثم اختياره منها لما يلتئم ونفسيته الحرة: (**إن قوماً عبدوا الله رغبةً**

---

(١) نهج البلاغة: ٥٠٠.

(٢) المصدر السابق: ٥٠١.

فتلك عبادة التجار، وإن قوماً عبدوا الله رهبةً فتلك عبادة العبيد، وإن قوماً عبدوا الله شكراً فتلك عبادة الأحرار)[1].

وفي مناجاته: **(إلهي ما عبدتك شوقاً إلى جنتك، ولا خوفاً من نارك، بل وجدتك أهلاً للعبادة فعبدتك)**[2].

فهو يأبى على نفسه أن تتاجر في عبادتها، أو تخضع خضوع العبيد من خوف أو رهبة، وإنما يريد لها أن لا تعبد إلا عبادة الأحرار، عبادة عرفان الجميل، وإعطاء كل ذي حق حقه، ومن حق الله أن يُعبد لأنه أهل للعبادة.

والحرية من المفاهيم الواضحة المبهمة في آن واحد، فهي واضحة لأننا نحسها جميعاً، ونشعر بها جميعاً، وإن لم يعشها أكثرنا حتى الآن.

وهي مبهمة لأن التعابير في مجالات التحديد تضيق عن تصويرها طرداً، وعكساً.

---

(١) نهج البلاغة: ٥١٠.

(٢) الألفين ـ العلامة الحلي، ط٢، المطبعة الحيدرية، النجف الأشرف،١٣٨٨هـ. ١٢٩.

ولأنها من المفاهيم التي أسيء استعمالها حتى تجاوزت حدود الفوضى لدى قوم، والعبودية لدى آخرين.

وخير ما يقرب إدراكها: دراستها لا من التعابير المحددة لها، وإنما من واقع ما يصوره الأحرار بسلوكهم وسيرتهم، وهذا ما حاولت أن أبلغه من وراء هذا الحديث.

وما دمنا قد وضعنا لائحة حقوق الإنسان أمامنا فلنسايرها في تقسيمها لأنواع الحرية، ونلتمس واقع الإمام في ضوء هذه التقسيمات كمثلٍ يحقق مفهوم الحرية بأرفع صورها.

والحرية في هذه اللائحة ذات شُعَب يخص بعضها حرية الدين والعقيدة، وبعضها حرية الرأي والتفكير، وثالثة حرية التعبير، ورابعة حرية التنقل واختيار البلد، وخامسة حرية العمل، ولكل من هذه الشُعَب حديث في سلوك الإمام وسيرته وفي ما أُثر عنه من بليغ القول.

أما حرية الدين والعقيدة فهي من أهم أسس الإسلام ومبادئه، وقد تغلغلت ـ كغيرها من مبادئه ـ في أعماق الإمام، وما جاء في دستور الإسلام الخالد صريح في ذلك: ﴿لَآ إِكۡرَاهَ

﴿فِي ٱلدِّينِۖ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشۡدُ مِنَ ٱلۡغَيِّۚ﴾[1]، وقد كان للإمام يد في نشر هذه المبادئ.

وما رأيناه، ولا حدثنا التأريخ ـ على كثرة ما عُني بخبره ـ من أنه أجبر أحداً على عقيدة، أو أعمل سلطته في الحد من نشاط تبشيري منطقي، وقد رأينا كيف كان يستقبل في عهد خلافته، والعهود التي سبقته أئمة وعلماء الأديان الأخر لمجادلتهم في اعتقادهم بالتي هي أحسن، حتى إذا آمن منهم من آمن تقبله بقبول حسن، وإلا عاد إلى أهله ليمارس طقوس مبدئه بحرية.

ولم أجد في حدود تتبعي للتاريخ حرية مورست في ظل حاكم تصل إلى حد الدعوة إلى عقيدة مخالفة أو ممارسة لحرية عقيدية في ظل نظام ذي عقيدة محددة أوسع من أن يأتي صاحب العقيدة المخالفة عن طواعية واختيار ليحاجج رأس الحكم في شؤون دينه وعقيدته، ثم يعود موفور الكرامة بعد أن قال كل ما يريد أن يقول بمحضر من الرأي العام.

---

(١) البقرة: ٢٥٦.

وحرية التفكير وهي عملية داخلية طبيعية، ما أدري ما دفع مشرّعي الوثيقة إلى ذكرها في الحقوق في مقابل حرية التعبير، مع إنها لا تحتاج إلى حماية خارجية بأمثال هذه اللائحة، وكان يمكن أن يكتفى بضمان الحرية للتعبير بمختلف ما له من الأساليب عن ذكرهما كحقين مستقلين.

وما يقال عن التفكير يقال عن الرأي، وعن الدين، في القسم النظري منه، ومهما يكن فماذا يراد من حرية التعبير عن ذلك كله؟ يراد بالطبع حرية إبراز الفكرة أو الرأي والعقيدة بمختلف أساليب الإبراز، سواء في المجتمعات العامة أم الخاصة، وافقت الحكم القائم أم صادمته.

وهذا الجانب منها ربما يكون من أهم جوانبها إن لم تلتقي جوانبها على اختلافها فيه.

وقد كان له في تأريخ الحركة الفكرية حديث لا يخلو أكثره من شجون، وقد كتبت أكثر سطوره بالدماء؛ فاستحق لذلك عناية المؤرخين؛ حيث سجلوا مختلف مراحله التطورية، غير أن المؤسف حقاً أن لا تنال تجارب الإمام فيه ـ

وهي القمة في تأريخ حرية التعبير ـ ما تستحقه من عناية.

وقد قدّر للإمام أن يمارس هذه الحرية محكوماً وحاكماً، فكان في الحالين من أرفع الأمثلة لذلك بما ضرب من الأمثال العالية للشعور بما تدعو إليه من مسؤوليات، مارسها قبل الحكم، حين دعي إلى البيعة بعد رسول الله ﷺ، وهو يؤمن بأن الخلافة حق من حقوقه، جعلها له رسول الله ﷺ بمشهد من عامّة المسلمين يوم (غدير خم)؛ وذلك حين نزل عليه الوحي آمراً، ومحذراً، وعاصماً له من الناس بآية: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾[1].

فاستوقف النبي له جماهير المسلمين وخطبهم خطبته المعروفة ثم قال: (**ألست أولى بكم من أنفسكم** ـ وكأنه يشير إلى الحق المجعول له بآية: ﴿النَّبِيُّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ﴾[2] ـ حتى إذا صدّقوا وأمنّوا على كلامه، أصدر بلاغه العام في ذلك مدوياً: **من كنت مولاه فهذا علي مولاه، اللهم**

(١) المائدة: ٦٧.

(٢) الأحزاب: ٦.

والِ من والاه، وعادِ من عاداه، وأعن من أعانه، واخذل من خذله، وانصر من نصره، وأحب من أحبه، وابغض من أبغضه)[١].

ومع هذا الحق الصريح لم يجد بداً من إعلان معارضته للوضع القائم بالامتناع عن البيعة، واستعمال حقه في حرية المعارضة على أتمه[٢].

وحين شاهد ـ وهو يشعر بمدى مسؤولية ما يقوم به ـ بعض الانتهازيين وقد حاولوا الاستفادة من معارضته بإحداث ثورة داخلية لقلب نظام الحكم، وإعلانها حرباً على الإسلام نفسه، وإن إصراره على استعمال حقه في المعارضة سيكون عوناً لهم على ذلك[٣]، أعلن تجميد هذا الحق، وسارع إلى البيعة لإحباط المؤامرة في مهدها، وهو بعد مصر على أن الحق له، فها هوذا يشرح لأهل الكوفة الأسباب التي دعته إلى البيعة مع ما عُرف به من المعارضة:

---

(١) الغدير. ط٢، حيدري، طهران، ١٣٧٢هـ. ج١: ٥٢.

(٢) أنظر عبد الله بن عباس: ج١: ١٥٠ وما بعدها.

(٣) أنظر تفاصيل ذلك في كتابنا عبد الله بن عباس: ج١: ١٦٠ وما بعدها.

فلما مضى عليه السلام تنازع المسلمون الأمر من بعده. فوالله ما كان يلقى في روعي، ولا يخطر ببالي، أن العرب تزعج هذا الأمر من بعده صلى الله عليه وآله وسلم عن أهل بيته، ولا أنهم منحوه عني من بعده! فما راعني إلا انثيال الناس على فلان ـ يعني أبا بكر ـ يبايعونه، فأمسكت يدي؛ حتى رأيت راجعة الناس قد رجعت عن الإسلام، يدعون إلى محق دين محمد صلى الله عليه وآله وسلم فخشيت إن لم أنصر الإسلام وأهله أن أرى فيه ثلماً أو هدماً تكون المصيبة به عليّ أعظم من فوت ولايتكم...)[1].

ومن طريف المفارقات: أن يتهمه بعض مؤيدي الوضع القائم بالحرص على استعمال حقه في حرية المعارضة، والمطالبة بحقه فيقول في ردهم: (**إنما طلبت حقاً لي وأنتم تحولون بيني وبينه، وتضربون وجهي دونه. فلما قرعته بالحجة في الملأ الحاضرين هب كأنه بهت لا يدري ما يجيبني به!...)**[2].

وسنسمع ـ بعد حين ـ وجهة نظره في تَطَلبه لهذا الحق.

واستمر استعماله لحقه في المعارضة ولكن في حدود ما

---

(١) نهج البلاغة: ٤٥١ .

(٢) نهج البلاغة: ٢٤٦.

يدعو إليه الصالح العام، من تنبيه على خطأ يراه في سياسة قائمة، أو خلل في تطبيق نظام الدولة[1].

وقد اطمأن الحكام إلى سلامة نيته، فكانوا لذلك لا يأبون عن الأخذ برأيه، وربما بدؤوه بالاستشارة، فأشار عليهم بما كان يراه صالحاً، وكثيراً ما كانوا يرسلون بحقه كلمات الإكبار أمثال قول الخليفة عمر: **(لولا علي لهلك عمر)**[2].

أما صيانته لهذا الحق في أيام حكمه فتتجلى في مواقفه من معارضيه، وأسلوب معاملته لهم في مختلف أدوار حياته.

وكان أول من واجه منهم أولئك الذين امتنعوا عن بيعته من كبار خصومه أمثال سعد بن أبي وقاص، وعبد الله بن عمر، وحسان بن ثابت، وغيرهم.

وقد حاول أصحابه أن ينتزعوا البيعة منهم انتزاعاً فأبى عليهم، وقال لهم فيما قال: **(لا حاجة لنا في من لا حاجة له فينا)**[3].

---

(١) أنظر تفاصيل ذلك في كتابنا عبد الله بن عباس: ج١٠: ٢٥٣.

(٢) الاستيعاب. ط١، مطبعة السعادة، مصر، ١٣٢٨هـ. ج٣: ٣٩.

(٣) شرح نهج البلاغة. مطبعة دار الكتب العربية، مصر، ١٣٢٩هـ. ج٤: ٩.

وظلت هذه الكلمة كدستور له يسير في حدوده مدة خلافته، حتى إذا أساؤوا استعمال هذا الحق وتجاوزوا حدوده المرسومة بقيامهم بثورة مسلحة ضده، قصد إليهم إلى البصرة ثم إلى صفين.

وقام ـ قبل أن يبدأهم بقتال ـ بمحاولات سلميّة واسعة لتسوية الموقف[1]، وكان من وصاياه لجنوده: **(لا تقاتلوهم حتى يبدؤوكم... فإذا كانت الهزيمة بإذن الله فلا تقتلوا مدبراً، ولا تصيبوا معوراً، ولا تجهزوا على جريح، ولا تهيجوا النساء بأذى، وإن شتمن أعراضكم، وسببن أمراءكم...)**[2].

وكان موقفه من الخوارج ـ وهم أشد معارضيه، وأكثرهم إيماناً بمبدئهم ـ من أروع المواقف، وأكثرها تعبيراً عن صيانته لهذا الحق، فقد أباح لهم أن يسلكوا مختلف الأساليب للتعبير عن آرائهم[3]، وكانوا يعايشونه في البلد، فتكلموا، وخطبوا، وتجمهروا، وجادلوا، وقد تجاوزوا حدود الأدب حين قال

---

(١) أنظر تفاصيل ذلك في كتابنا عبد الله بن عباس، ج١: ٣٠٧ وما بعدها.

(٢) نهج البلاغة: ٣٧٣.

(٣) أنظر: عبد الله بن عباس ج١: ٣٦٦.

قائلهم بأنه: **(لن يأتم به، ولن يشهد معه صلاة، ولن يأتمر بما يأمر، ولن يكون عليه سلطان)**.

ومع كل ذلك فلم يعرض الإمام لهم بسوء ولم يضيق عليهم في مشرب ولا ملبس، ولم يمنعهم من حقهم من بيت المال، بل كان يجادلهم بنفسه تارة، وبابن عمه عبد الله بن عباس أخرى[1]، حتى إذا خرجوا من الكوفة بمحض اختيارهم، وشكّلوا من أنفسهم عصابة تتعرض إلى الآخرين بالقوة لحملهم على اعتناق مبدئهم، وكان ما كان منهم من إقلاق للرأي العام، وتهديد الأمن، والتعدي على الأبرياء، أمثال قتلهم لعبد الله ابن خباب، وبقر بطن زوجته الحامل[2]، خرج إليهم الإمام لتأديبهم، ومع ذلك لم يقاتلهم حتى قام بمحاولاته السلميّة التي أرجعت كثيراً منهم إلى الطاعة والاعتراف بالخطأ.

والشيء الذي كان ينفرد به الإمام إذ ذاك، أنه جعل

---

(١) أنظر: عبد الله بن عباس، ج١: ٣٦٧ وما بعدها.

(٢) انظر مروج الذهب ـ تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، ١٩٤٨م. ج٢: ٤١٥.

المعارضة السلمية من حقوق الحاكم على رعيته حتى قال: **(وأما حقي عليكم فالوفاء بالبيعة، والنصيحة في المشهد والمغيب)**[1].

وقال في إحدى خطبه بصفين: **(وأنه من استثقل الحق أن يقال له، أو العدل أن يعرض عليه، كان العمل بهما أثقل عليه، فلا تكفوا عن مقالةٍ بحق أو مشورةٍ بعدل)**[2].

ومن أقواله: **(رحم الله امرءاً رأى حقاً فأعان عليه، أو رأى جوراً فرده، وكان عوناً بالحق على صاحبه)**[3].

وبما أن حرية المعارضة تستدعي أن يحاط المعنيون بالأمر بتصرفات صاحبهم؛ ليتسنى لهم معارضته في ما يختلفون معه فيه، فقد أعطى الإمام لهم هذا الحق، فقال في خطاب له معهم: **(ألا وإن لكم عندي أن لا أحتجز دونكم سراً إلا في حرب...)**[4].

---

(١) شرح نهج البلاغة، ج٢: ١٨٩.
(٢) المصدر السابق، ج١١: ١٠٦.
(٣) المصدر السابق، ج٧: ٤٢.
(٤) المصدر السابق، ج١٧: ١٦.

وهذا الاستثناء طبيعي، فالحرب لا تذاع أسرارها بحال، وإلا بلغت العدو فينقض عليهم خططهم من أساسها.

وكموقفه من حرية المعارضة وقف من حرية السكن والتنقل، فلم يعرض لها بحد، ولم يسمع عنه أنه فرض إقامة جبرية على أحد، أو منع أحداً من التنقل من بلد إلى بلد. وشمل هذا الحق حتى ألد أعدائه[1] . . . وموقفه معروف من طلحة، والزبير حين أرادا أن يخرجا إلى العمرة للتهيؤ للثورة عليه؛ فلم يجبرهما على الإقامة، وهو يعلم أنهما يريدان الغدرة لا العمرة كما يدعيان[2].

ومن أروع الأمثال على ذلك موقفه من أولئك الوصوليين، ممن تسلل للالتحاق بمعاوية، وذلك حين بلغه أمرهم فكتب إلى عامله في شأنهم، ونظائرهم: **(أما بعد فقد بلغني أن رجالاً ممن قبلك يتسللون إلى معاوية، فلا تأسف على ما يفوتك من عددهم، ويذهب عنك من مددهم، فكفى لهم غياً . . . وإنما هم أهل دنيا مقبلون عليها، ومهطعون إليها، وقد عرفوا العدل**

---

(١) أنظر كتابنا عبد الله بن عباس ج١ : ٢٩٤.

(٢) انظر شرح نهج البلاغة، ج١ : ٧٧.

ورأوه، وسمعوه ووعوه، وعلمــوا أن الناس عندنا في الحق أســوة، فهربوا إلـى الأثرة ـ المنفعة ـ فبعداً لهم وسحقا، إنهم والله لم ينفروا من جور، ولم يلحقوا بعدل. . .)[1].

ولو أراد منعهم من هذا الحق لكتب إليه باتخاذ إجراءات صارمة للحيلولة دون خروج أمثالهم على الأقل، لكنه أبى أن يحد حرية أحد ما لم تضر بالكافّة.

وحرية العمل هي الأخرى كفلها الإمام وصانها، وقد كان من رأيه أن لا يكره أحداً على عمل، وفي ذلك ما جاء في كتاب له لأحد عماله وقد أراد له أهل بلده أن يكره الناس على حفر نهر تتعلق مصلحتهم به: **(ولست أرى أن أجبر أحداً على عمل يكرهه، فادعهم إليك؛ فإن كان الأمر في النهر على ما وصفوا، فمن أحب أن يعمل فمره في العمل، والنهر لمن عمل دون من كرهه)**.

فهو هنا ـ بالإضافة إلى ما كفله من حرية العمل ـ يأبى على عامله أن يسمح لغير العاملين في استثمار ما يقوم به العاملون من

---

(١) نهج البلاغة: ٤٦١ .

جهد (**فالنهر لمن عمل دون من كرهه**) وسنرى ـ بعد حين ـ تأكيد هذه الناحية في كلامه عندما نبحث عدالته الاجتماعية.

٣ ـ حق التملك:

وثالث الحقوق حق التملك فردياً أو اجتماعياً، وهذا الحق مفروض في الإسلام، وربما اعتبر من ضرورياته ما لم يتعد إلى الإضرار بالآخرين، بسلوك طرق غير مشروعة للحصول على الملكية، كالمراباة، والارتشاء، والغصب، والسرقة، وغيرها.

أما استعماله لهذا الحق ـ وهو أمير المؤمنين وخازن أموالهم ـ فقد حدثنا عن حدوده في كتابه لعامله عثمان بن حنيف:

ألا وإن إمامكم قد اكتفى من دنياه بطمريه، ومن طُعمه بقرصيه... إلى أن يقول: فوالله ما كنزت من دنياكم تبرا، ولا ادخرت من غنائمها وفرا، ولا أعددت لبالي ثوبي طمرا...)[1].

(١) نهج البلاغة: ٤١٧.

وقد مات ولم يضع لبنة على لبنة، وربما باع سيفه ليشتري به الكساء والطعام.

وزهده أشهر من أن نتحدث عنه. أما أسباب ذلك الزهد وبواعثه النفسية فقد كشف جانباً منها في كتابه السابق... وسنأتي عليه في موضعه من هذا الحديث.

وقد كفل هذا الحق لرعاياه، فلم يقف دون أحد في ملكية، أو جرد أحداً منها، اللهم إلاّ إذا كانت غير مشروعة، فمن ذلك موقفه مع من أثرى على حساب حقوق الشعب في أيام عثمان، حيث جردهم مما يملكون من ذلك المال الحرام، وأعاده إلى الكافّة، وفي ذلك قوله:

(أيها الناس إنما أنا رجل منكم، لي ما لكم وعليَّ ما عليكم... ألا أن كل قطيعة أقطعها عثمان، وكل مال أعطاه من مال الله فهو مردود في بيت المال... ولو وجدته قد تزوج به النساء، وفرّق في البلدان، لرددته إلى حاله، فالحق لا يبطله شيء)[1].

(١) شرح نهج البلاغة، ج١: ٩٠.

وقد أراد بعض هؤلاء أن يساوموا على البيعة والطاعة، بإبقاء هذه الأموال بأيديهم، فأبى أن يصبر عليهم الإمام، أو يتقبل مثل هذه البيعة.

ومثل ذلك موقفه مع بعض عماله ممن أراد أن يثري على حساب العامّة؛ فصده بمحاسبته وتهديده باستعمال القوة ضده، ثم موقفه من محتكري قوت الشعب والضرب على أيديهم على نحو ما سنعرض له في عدالته الاجتماعية.

٤ ـ حق التعليم:

وحق التعليم ـ فيما يراه الإمام ـ من حقوق الرعية على أمرائهم، وصريح قوله وهو يعد حقوق الرعية عليه: **(فأما حقكم عليَّ فالنصيحة لكم. وتوفير فيئكم عليكم، وتعليمكم كيلا تجهلوا، وتأديبكم كيما تعلموا)**[١].

وفي كتابه إلى قثم عامله: **(وعلم الجاهل)**[٢].

وبالطبع يراد بالتعليم هنا: هو تعليم كل ما تحتاجه

---

(١) نهج البلاغة: ٧٩.

(٢) المصدر السابق: ٤٥٧.

الشعوب لاستقامة حياتها، وبخاصة الدينية منها، فلابد من معرفته للعمل على السير في حدوده.

ويبدو من بعض كلمات الإمام إنه كان يرى التعلم من الواجبات على الأفراد وليس من الحقوق، كما يرى وجوب تعليمهم، ففي إحدى كلماته يقول: (**ما أخذ الله على أهل الجهل أن يتعلموا حتى أخذ على أهل العلم أن يعلموا**)[1]، . . . تأملوا كلمة ما أخذ الله على أهل الجهل فهي من محتويات الوجوب.

٥ ـ حق الاشتراك في إدارة الدولة:

والاشتراك في إدارة الدولة حق كان يراه الإمام طبيعياً لجميع أفراد الشعب، بشرط توفر مؤهلات الحكم فيهم، وكان يرى عند تقدم جماعة منهم إخضاعهم للاختبار، وتقديم أوفرهم مؤهلات، وأقدرهم على توفير العدالة للرعايا.

وفي دستوره الخالد شرح لهذه الجوانب، ومما جاء فيه: (**وإن أفضل قرة عين الولاة استقامة العدل في البلاد، وظهور**

---

(١) بهج البلاغة: ٥٥٩.

مودة الرعية. . . ثم اختر للحكم بين الناس أفضل رعيتك في نفسك، ممن لا تضيق به الأمور، ولا تمحكه الخصوم ـ أي لا يلج في الخصومة ـ **ولا يتمادى في الزلّة. . . ثم أنظر في أمور عمالك، فاستعملهم اختباراً، ولا تولهم محاباة وأثرة)**[1].

ولهذا نظائر في النهج تراجع في مظانها في الكتب والعهود.

٦ ـ حق العدالة:

ولعل من أهم ما ورد في هذه اللائحة وأسماها وأعلقها بحاجة واقعنا إليها هي العدالة الاجتماعية بشقيها الفردي والاجتماعي.

والمراد بالعدالة هنا: هو دفع الظلم أو رفعه عن كاهل الأفراد والجماعات.

والظلم الجماعي له عدة معطيات لعل أهمها معطيان:

أولهما: يرجع إلى الامتيازات الطبقية التي تحدثها عادات اجتماعية متأصلة أو أنظمة خاصة.

---

(١) نهج البلاغة: ٤٣٣-٤٣٥.

ثانيهما: يرجع إلى شيوع الفقر لقلة في الإنتاج، وسوء في التوزيع، مع بقاء الوضع من قبل السلطة على حاله، وعدم تدخلها في إصلاحه.

ولفهم هذين المعطيين وموقف الإمام منهما يحسن أن نعود بكم إلى العصر الذي سبق عهد خلافة الإمام وننحدر برواسبه إليه؛ لتتجلى لنا قيمة إصلاحاته الجذرية لواقع مجتمعه.

لا شك أنكم تعلمون أن الإسلام جاء والمجتمع الجاهلي يعج بطبقية واسعة ذات امتيازات اجتماعية معروفة، كما يعج بعوامل انتشار الفقر بين أكثر الطبقات.

فكان أول ما عمله أن عمد إلى ذلك التفاوت فقلص من ظلاله بما شرع لهم من نظم، وما وضع عليهم من ضرائب، ثم عمد إلى امتيازاته فألغاها.

وقام بعد ذلك باتخاذ إجراءات سلبية وإيجابية لها أهميتها في الحد من انتشار الفقر، ثم في التخفيف من حدة الشعور به.

وفي عهد الخليفة الثاني نشأت في الإسلام طبقية، ولكن من لون جديد، وأساس هذه الطبقية هو القرب، والسابقة، والصحبة.

وقد أعطيت امتيازات بعضها ماديّة وبعضها معنويّة، ومن امتيازاتها المادية أنها شرّعت مبدأ التفاوت في العطاء، فمن اثني عشر ألف درهم وهي حصة أعلى طبقاتها[1]، إلى مائتي درهم وهي حصة أدنى الطبقات[2].

وكان من نتائجها أن تكدس المال لدى فئة خاصّة، سمعنا عن بعضها أنه كان يكسر الذهب بالفؤوس، بينما كانت العامّة تئن تحت وطأة من الفقر والفاقة[3].

وفي عهد الخليفة الثالث كفلت تلكم الامتيازات وأضيف إليها طبقة أخرى لها امتيازاتها، وأساسها القرب من ولاة الحكم، وقد رأينا أن هذه الطبقة لا تخضع في امتيازاتها لحساب.

---

(١) انظر طبقات ابن سعد. مطبعة ليدن، ١٣٣٥هـ.: ج٣: ق١: ٢١٣.
(٢) انظر تأريخ الطبري. ط١، المطبعة الحسينية، مصر، ١٣٢٦هـ. ج٤: ١٦٣.
(٣) أنظر تفاصيل ذلك في كتابنا عبد الله بن عباس ج١: ٢٤٩.

ولما جاء الإمام إلى الحكم وجد نفسه مسؤولاً عن اتخاذ إجراءات حازمة للقضاء على هذا الظلم الجماعي بجميع صوره، والعودة بهم إلى التشريعات الإسلامية الأولية.

فكانت أولى خطواته أن عمد إلى هذه الامتيازات الطبقية الجديدة على الإسلام فألغاها.

وهنا يجب أن نؤكد أن الإمام لم يلغ الطبقية بمفهومها الاجتماعي، كما لم يلغها الإسلام من قبل، وإن قلل من تفاوتها، وقد سبق أن قلنا إن الإمام اعترف بحق الملكية للفرد، وبحق الحرية في العمل، وما دامت حرية التملك والعمل قائمتين فالطبقية حتماً موجودة، ولكن الطبقية المعتدلة ليست هي أساس الظلم، وإنما الأساس في إعطائها امتيازات في الدولة أو في البيئة الاجتماعية قد يكون من أيسر معطياته هو الشعور بالدّونية لدى أكثر الطبقات.

وقد كان الإمام صريحاً في إلغائها حين خطب أولى خطبه التي أعلن فيها منهاجه في الحكم ومما قال: **(أيها الناس ألا لا يقولن رجال منكم غداً قد غمرتهم الدنيا، فاتخذوا**

العقار، وفجّروا الأنهار، وركبوا الخيل الفارهة، واتخذوا الوصائف المرققة، فصار ذلك عليهم عاراً وشناراً، إذا ما منعتهم ما كانوا يخوضون فيه، وأَصَرْتهم إلى حقوقهم التي يعلمون، فينقمون ذلك ويستنكرون ويقولون: حَرَمَنا ابن أبي طالب حقوقنا.

ألا وأيما رجل من المهاجرين والأنصار من أصحاب رسول الله، يرى أن الفضل له على سواه لصحبته، فإن الفضل النيّر غداً عند الله، وثوابه وأجره على الله، فأنتم عباد الله، والمال مال الله، يقسم بينكم بالسويّة، ولا فضل فيه لأحد على أحد)[1].

وما دام المال مال الله، والعباد عبيده، وحاجاتهم الأولية لا تكاد تختلف، فما الذي يميز بعضهم عن بعض؟

أما الصحبة والسبق في الجهاد فهي من أعمال التقوى، وليس لعمل التقوى جزاء مادي في نظر الإسلام، وإنما الجزاء غداً عند الله.

وفي كلام آخر له وقد طلب إليه أن يرعى عواطف ذوي

---

(١) شرح نهج البلاغة: ج١: ٩٠.

الامتيازات ليأمن غائلتهم ويضمن إخلاصهم له: **(أتأمرونني أن أطلب النصر بالجور فيمن وليت عليه؟! والله لا أطور به ـ لا أقاربه ـ ما سَمَر سمير ـ مدى الدهر ـ وما أمّ ـ قصد ـ نجم في السماء نجماً! لو كان المال لي لسويت بينهم، فكيف وإنما المال مال الله!!**

ألا وإن إعطاء المال في غير حقه تبذير وإسراف، وهو يرفع صاحبه في الدنيا ويضعه في الآخرة. . .)[١].

وهذا الامتياز لم يكتف الإمام بإلغائه، بل تعدى إلى كل ما لهذه الطبعة من امتيازات سابقة فشجبها، وأوقف مختلف الطبقات أمام النظم الإسلامية على صعيد واحد.

وما أروع ما ورد عنه وقد قال له بعضهم: **(نحن أعزة قوم)** وكأنهم يريدون أن يذكّروه بما كان لهم من امتياز: **(الذليل عندي عزيز حتى آخذ الحق له، والقوي عندي ضعيف حتى آخذ الحق منه. . .)**[٢].

---

(١) نهج البلاغة: ١٨٣..

(٢) المصدر السابق: ٨١ .

ومن كلماته: **(وأيم الله لأنصفن المظلوم من ظالمه، ولأقودن الظالم بخزامته، حتى أورده منهل الحق وإن كان كارهاً)**[1].

وفي سبيل تحقيق هذا الجانب من عدالته الاجتماعية ما كان يأمر به عماله من المساواة بين رعاياهم، وحرمان خواصهم، وأقربائهم، من كل حق يمس هذه المساواة، فهو يكتب لأحدهم: **(أنصف الله وأنصف الناس من نفسك، ومن خاصة أهلك، ومن لك فيه هوى من رعيتك، فإنك إن لا تفعل تظلم! ومن ظلم عباد الله كان الله خصمه دون عباده... وليس شيء أدعى إلى تغير نعمة الله، وتعجيل نقمته، من إقامة على ظلم، فإن الله سميع دعوة المضطهدين، وهو للظالمين بالمرصاد...)**[2].

وبالطبع كان لهذه الامتيازات الطبقية رواسب نفسية في أعماق العامّة تبغض لهم هذه الطبقات، كما تنفّرهم من الحكام؛ لحمايتهم لها.

---

(١) نهج البلاغة: ١٩٤.

(٢) نهج البلاغة: ٤٢٨-٤٢٩.

فمن أجل علاج هذا الجانب النفسي، وتأكيد الروابط بين الرعية وحكامهم، أمر ولاته بالتحبب إليهم، والرأفة بهم، ومن ذلك قوله: (. . . **وأشعر قلبك الرحمة للرعية، والمحبة لهم، واللطف بهم، ولا تكونن عليهم سبُعاً ضارياً تغتنم أكلهم، فإنهم صنفان: إما أخ لك في الدين أو نظير لك في الخلق، يفرط منهم الزلل، وتعرض لهم العلل، ويؤتى على أيديهم في العمد والخطأ، فأعطهم من عفوك وصفحك مثل الذي تحب وترضى أن يعطيك الله من عفوه وصفحه** . . .)[1].

فهو ـ كما ترون ـ يوصيه بالتجاوز عنهم، والاغتفار لزللهم؛ لأنهم يؤخذون على الخطأ أخذا.

ويراد بالخطأ والزلل هنا: الخطأ الذي لا يستوجب حداً من حدود الله، أو حكماً شرعياً خاصاً؛ لما ستعرف ـ فيما بعد ـ عن الإمام من تشدده في إقامة الحدود، وعدم التسامح عنها بحال.

والإمام في هذا الموضع لا يخص بتوصية المسلمين من

---

(١) نهج البلاغة: ٤٢٧-٤٢٨.

رعاياه، بل يتجاوز إلى بقية المواطنين من غير المسلمين **(إما أخ لك في الدين أو نظير لك في الخلق)**.

ثم يقول في تتمة ذلك الكلام: **(وليكن أحب الأمور إليك أوسطها في الحق، وأعمّها في العدل، وأجمعها لرضى الرعية... إلى أن يقول بعد التنديد بالخاصة:... والعدة للأعداء، العامّة من الأمـــة، فليكن صِغوك ـ ميلك ـ لهم، وميلك معهم...)**[١].

وفي ختام هذا الحديث يجئ بليغ قوله لبعض عماله: **(وإياك والاستئثار بما الناس فيه أسوة...)**[٢].

أما شيوع الفقر وهو المعطى الثاني لانتشار الظلم فقد كان له إلى كفاحه عدة طرق ربما تمشت مع أحدث النظم الاقتصادية في هذا العصر.

أولها: توفير العمل بتهيئة وسائله ومن ذلك ما جاء في دستوره الخالد: **(وليكن نظرك في عمارة الأرض أبلغ من نظرك**

(١) نهجالبلاغة: ٤٢٩.

(٢) نهج البلاغة: ٤٤٤.

في استجلاب الخراج؛ لأن ذلك لا يُدرك إلا بالعمارة. . .)[1].

ويقول: (**ومن طلب الخراج بغير عمارة، أخرب البلاد، وأهلك العباد، ولم يستقم أمره إلا قليلا. . . وإنما يؤتى خراب الأرض من إعواز أهلها. . .)**[2].

فإذا شاركت الدولة في إعمار الأرض فقد توفر العمل للعاملين حتماً، وبتوفره توفر الخراج، والناس كلهم عيال عليه كما ورد عنه في هذا العهد.

ثانيها: كفاح البطالة بالحث على العمل ـ بعد توفير وسائله ـ وما أكثر ما ورد عن الإمام في ذلك ومن بليغ أوصافه للعاملين: (**قلوبهم في الجنان وأجسادهم في العمل**)[3].

ثالثها: توزيع الثروة توزيعاً عادلاً، سواء بين العمال وأصحاب العمل، أم بين العمال أنفسهم.

ومن بليغ وصاياه في ذلك: (**ثم اعرف لكل امرئ منهم**

---

(١) نهج البلاغة: ٤٣٦.

(٢) المصدر السابق.

(٣) شرح نهج البلاغة، ج١٣: ٢١٢.

ما أبلى، ولا تضُمَّنَّ بلاء امرئ إلى غيره، ولا تقَصرّنَّ به دون غاية بلائه، ولا يَدْعونّك شرف امرئ إلى أن تُعْظِمَ من بلائه ما كان صغيراً، ولا ضعة امرئ إلى أن تَستَصغِرَ من بلائه ما كان عظيماً. . .)[1].

فهو يأمر بإعطاء العامل كل ما يستحقه، ويوصي بأن: **(لا يقصر به دون غاية بلائه)**.

كما يوصي أن لا تدخل في حساب العمل والعمال تلكم الامتيازات الطبقية، فيستصغر عمل امرئ لضعة نسبه، ويستعظم عمل آخرين لرفعتهم، فالأجر على قدر العمل، وصاحبه هو مالك الأجر لا غير.

رابعها: الضرب على التلاعب بالأسواق من قبل المستغلين والمطففين، ومحتكري قوت الشعب، مما يوجب أن تثرى طبقة على حساب بقية الطبقات؛ وبخاصة الضعيفة منها.

ومن أوامره في ذلك لعماله قوله لبعضهم:

---

(١) نهج البلاغة: ٤٣٤.

(وأعلم ـ مع ذلك ـ إن في كثير منهم ضيقاً فاحشاً، وشحاً قبيحاً، واحتكاراً للمنافع، وتحكماً في البيعات، وذلك باب مضرة للعامّة، وعيب على الولاة. فامنع من الاحتكار فإن رسول الله ﷺ منع منه. . .)[1].

ومن رأيه أن تدخل السلطة شخصاً ثالثاً لتحديد الأسعار، والحد من التلاعب فيها، وذلك قوله في تتمة كلامه السابق: **(وليكن البيع بيعاً سمحاً بموازين عدل، وأسعار لا تجحف بالفريقين من البائع والمبتاع)**[2].

خامسها: تجريد أصحاب الملكيات غير المشروعة من ملكياتهم، وإعادتها إلى أهلها الشرعيين، ومن ذلك ما جاء في أول خطبة له: **(أيها الناس إنما أنا رجل منكم لي ما لكم وعلي ما عليكم، ألا إن كل قطيعة أقطعها عثمان، وكل مال أعطاه عثمان من مال الله فهو مردود في بيت الله، ولو وجدته قد تُزُوج به النساء، ومُلِّك به الإماء لرددته فإن في العدل سعة فمن**

---

(١) نهج البلاغة: ٤٣٨.

(٢) المصدر السابق.

ضاق عليه العدل فالجور عليه أضيق)[1].

وكأنه سلام الله عليه كان ينظر إلى هؤلاء ونظائرهم حين أرسل قولته الخالدة: **(فما جاع فقير إلا بما متع به غني)**[2].

وقولته: **(ما رأيت نعمة موفورة إلا وإلى جانبها حق مضيّع)**.

سادسها: منع عماله وموظفيه من الإثراء غير المشروع سواء بابتزازهم لأموال الدولة، أم ارتشائهم على حساب بعض الحقوق، وما أعسر محاسبته لعماله في ذلك.

وما أخال أن أحداً من هؤلاء سلم من التعرض لمحاسبته، والتمتع بجزائه من تشجيع على إخلاص، أو تقريع على تقصير، أو إقصاء مع خيانة، وفي نهجه الخالد ما يشير بكثرة إلى أمثال هذه الشؤون.

سابعها: رفع الضرائب عن كواهل الطبقة الضعيفة، ممن

---

(١) شرح نهج البلاغة، ج١: ٩٠، ونهج البلاغة: ٥٧.

(٢) المصدر السابق، ج١٩: ٢٤٠.

لا تملك ضرورة ما تحتاج إليه من زاد أو كساء، أو أداة عمل، ومن ذلك ما جاء في كتابه السابق: (**ولا تبيعن للناس في الخراج كسوة شتاء ولا صيف، ولا دابة يعتملون عليها...**)[1].

وبالطبع أن هذه الإجراءات ونظائرها لا تستأصل الفقر من أساسه وإنما تعمل على تقليصه، فهناك من لا يقوى لمرض أو شيخوخة أو صغر، ولا ينهض عمله بسد حاجته لكثرة في عياله، وربما كان فيهم من يقوى على العمل ولا يتوفر لديه مجاله.

ولمثل هؤلاء شرع الإسلام مبدأ الضمان الجماعي، وكفل لهم ذلك في أيام حكمه، ففي عهده لمالك الأشتر: (... **الله الله في الطبقة السفلى من الذين لا حيلة لهم، من المساكين والمحتاجين، وأهل البؤسى والزمنى** ـ أرباب العاهات المزمنة ـ **فإن في هذه الطبقة قانعاً ومعتراً** ـ سائلاً ومتعرضاً للعطاء بلا سؤال ـ **واحفظ الله ما استحفظك من**

---

(١) نهج البلاغة: ٤٢٥.

حقه فيهم، واجعل لهم قسماً من بيت مالك، وقسماً من غلاّت صوافي الإسلام... ثم يقول: **وتعهد أهل اليتم وذوي الرقة في السن ممن لا حيلة له ولا ينصب للمسألة نفسه...)**[1].

وقد لاحظ الإمام أن أكثر هؤلاء لا يمكن أن يصلوا إلى الولاة بحوائجهم؛ لما يتركه الفقر في نفوسهم من ضعف، فأمر في تشكيل لجنة لتتبعهم، ورفع أمرهم إلى المعنيين بالأمر.

وقد جاء في كتابه السابق: **(وتفقد أمور من لا يصل إليك منهم ممن تقتحمه العيون ـ تزدريه ـ وتَحْقره الرجال، ففرغ لأولئك ثقتك من أهل الخشية والتواضع، فليرفع إليك أمورهم، ثم أعمل فيهم بالإعذار إلى الله سبحانه يوم تلقاه، فإن هؤلاء من بين الرعية أحوج إلى الإنصاف من غيرهم...)**[2].

وأضاف الإمام ـ في ما يحدث المؤرخون ـ فوضع بيتاً

(١) نهج البلاغة: ٤٣٨-٤٣٩.

(٢) المصدر السابق: ٤٣٩.

سماه (بيت القصص) يلقي فيه الناس رقاعهم لتحمل حاجاتهم إلى الإمام[1].

وهذا الضمان لا يتناول ـ بحكم الإسلام ـ من يتوفر لديه العمل ويقوى عليه، ثم لا يعمل حباً بالبطالة، فإن أمثال هؤلاء يعتبرهم الإسلام أغنياء، ويحرمهم من هذا الضمان.

والغني في عرفه من كان يملك قوت سنته إما بالفعل أو القوة، وهؤلاء يملكونها بالقوة؛ لقدرتهم على العمل وتوفره لديهم.

وهذا هو السر في قصر الإمام هذا الضمان على الأصناف التي عدها في كلامه، وليس فيها ما يشمل نظائر أولئك من الأغنياء.

ووجود الفئات العاجزة عن العمل، وشعورهم به، لابد وأن يحدث في أعماقهم عقداً نفسية يحتاج مثلها إلى علاج.

وكان للإمام عدة طرق في علاجها نذكر منها طريقين مهمين:

---

(١) انظر شرح نهج البلاغة، ج١٧ : ٨٦.

١ ـ تهوينه من شأن الفقر واعتباره ظاهرة طبيعية لا تنقص من وزن صاحبها، وربما رفعت قدره في أخراه.

وكان يضرب لهم الأمثال بعظماء من البشر كأنبياء الله موسى وعيسى ومحمد عليهم السلام كانوا كلهم من الفقراء، فلو كان الفقر سبة لما اتصف به أنبياءِ الله.

وقد كان لهذا الكلام ونظائره أثره الكبير في نفوسهم نظراً لتحكم القيم الروحية في مجتمعهم وعظم الإمام صاحب أغنى رصيد روحي في نفوسهم، وعلى هذا ينـزل جملة ما ورد في كلامه من الثناء على الفقر والفاقة ثم بهذا يجمع بينه وبين ما ورد في كلماته الأخر من ذم الفقر والحث على الابتعاد عنه بالعمل مهما كلف الحال.

٢ ـ مشاركة إمامهم الوجدانية لهم، بمواساتهم في خشونة العيش، والتشبه بهم في لباسه، ومأكله، وما إلى ذلك من لوازم الفقر، وربما كان أعظم أثراً من سابقه قال عليه السلام: **(ولو شئت لاهتديت الطريق، إلى مصفّى هذا العسل، ولباب هذا القمح، ونسائج هذا القزّ. ولكن هيهات أن يغلبني**

هواي، ويقودني جشعي إلى تخير الأطعمة ـ ولعل بالحجاز أو اليمامة من لا طمع له في القرص، ولا عهد له بالشبع ـ أوَ أبيت مبطاناً وحولي بطون غرثى وأكباد حرّى أو أكون كما قال القائل:

وحسبك داءً أن تبيت ببطنةٍ

وحولك أكبادٌ تحن إلى القِدِّ

أأقنع من نفسي بأن يقال: هذا أمير المؤمنين ولا أشاركهم في مكاره الدهر، أو أكون أسوة لهم في جشوبة العيش! فما خلقت ليشغلني أكل الطيبات، كالبهيمة المربوطة، همها علفها...)[1].

وأي فقير يرى هذه المشاركة من إمامه فلا تزول عن أعماقه رواسب ما تركه الفقر فيها من آثار، وهكذا عم في عدالته الاجتماعية جملة رعاياه.

أما العدالة من جانبها الفردي: فالمراد بها رفع الظلم بعد وقوعه على الفرد، وزجر الظالم وتأديبه ضمن حدود الإسلام.

---

(١) نهج البلاغة: ٤١٧-٤١٨.

وقد كان الإمام مضرب الأمثال فيها، وربما كان تخصيصها بشيء من الحديث ضرب من الكلام المعاد لكثرة ما تكرر حديثه، وعرف عنه عليه السلام.

وحسبنا ـ وقد أوشكنا أن نختم هذا الحديث ـ أن نأتي بكلام له يكشف عن أسباب حرصه على تطلّب حقه في الخلافة من جهة، ويرتبط بحديثنا من جهة ثانية قال:

(اللهم إنك تعلم أنه لم يكن الذي كان منا منافسة في سلطان، ولا التماس شيء من فضول الحطام، ولكن لنرد المعالم من دينك، ونظهر الإصلاح في بلادك؛ فيأمن المظلوم من عبادك... وقد علمتم أنه لا ينبغي أن يكون الوالي على الفروج، والدماء، والمغانم، والأحكام، وإمامة المسلمين، البخيل، فتكون في أموالهم نهمته، ولا الجاهل فيظلهم بجهله، ولا الجافي فيقطعهم بجفائه، ولا الحائف ـ الجائر ـ **للدُول** ـ المال ـ **فيتخذ قوماً دون قوم، ولا المرتشي في الحكم فيذهب بالحقوق، ويقف بها دون المقاطع ـ الحدود ـ ولا المعطل للسنة فيهلك الأمّة)**[1].

---

(١) نهج البلاغة: ١٨٩.

وأخال أن هذه السنوات الخمس إلا قليلاً والتي قضاها الإمام في إدارة شؤون المسلمين، وخلّف فيها كل هذه الآثار الخالدة كانت كافية للدلالة على وجهة نظر الإسلام، وشرعه في اختياره الإمام أميراً للمؤمنين وخليفة لرسول الله ﷺ بعد وفاته.

أما بعد فهذا هو الإسلام بحقوقه وواجباته، وهناك عشرات من الحقوق والواجبات أمثال ما ذكرناه، شرّعها وكفلها لمجتمعه، وقد تمثلت جميعاً بأقوال وسلوك هذا الإمام العظيم.

والذي أخاله إن ما أدل به واضعوا هذه الحقوق ومشرّعوها في عصرنا الحديث لم يعد ذي موضوع أبداً، بعد أن شاهدناه مشرِّعاً، ومطبقاً قبل أكثر من ثلاثة عشر قرناً.

فسلام الله عليك من مولود سبق عصره بآماد طوال.

مصادر البحث

القرآن الكريم.

١ ـ ابن أبي الحديد: شرح نهج البلاغة، مطبعة دار العربية، مصر، ١٣٢٩هـ.

٢ ـ ابن جرير الطبري: تأريخ الطبري، ط١، المطبعة الحسينية، مصر، ١٣٢٦هـ.

٣ ـ ابن سعد: كتاب الطبقات الكبير، مطبعة ليدن، ١٣٣٥هـ.

٤ ـ ابن عبد البر: الاستيعاب، ط١، مطبعة السعادة، مصر، ١٣٢٨هـ.

٥ ـ الأميني: الغدير، ط٢، حيدري، طهران، ١٣٧٢هـ.

٦ ـ العلامة الحلي: الألفين، ط٢، المطبعة الحيدرية، النجف، ١٣٨٨هـ.

٧ ـ المسعودي: مروج الذهب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، ١٩٤٨م.

٨ ـ صبحي الصالح: نهج البلاغة، ط١، بيروت، ١٣٨٧هـ.

٩ ـ محمد تقي الحكيم: عبد الله بن عباس، ط١، بيروت، ٢٠٠١م.

١٠ ـ موريس كرانستون: حقوق الإنسان اليوم، ترجمة لجنة الترجمة، بيروت.

عصر الإمام

كما يراه الإمام عليه السلام



لقد كان الإمام علي عليه السلام من أكثر الناس تأثيراً على عصره، وتأثراً به؛ لذلك كان علينا ـ ونحن نريد أن نلتمس تحليل حياته ـ أن نعرض لعصره بشيء من التحليل نستعين به على فهم بعض الخصائص الاجتماعية التي كان لها علاقتها التامة بسيرة الإمام عليه السلام .

فقد ساير الإمام عليه السلام في بدء نشأته عصر الجاهلية، وفي شبابه عصر الإسلام، أو قل عصر النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وفي كهولته عصر الخلفاء الثلاثة، ثم عصر خلافته، وكان له في كل واحد من هذه العصور مقام كبير نريد أن نلتمس أثره في بحثنا هذا .

وقبل أن أدخل في الموضوع، أحب أن أشير إلى أنني حاولت قدر استطاعتي أن أترك التحدث للإمام عليه السلام نفسه في

تصوير ما أحاط به من ظروف ومقدار ما أثّر عليها وتأثر بها؛ وذلك لأن الإمام عليه السلام أقدر على تمثيل نوازعه النفسية المقدسة، ونوازع مجتمعه، وأبعد عن الخضوع للعواطف والميول.

وفي نهج البلاغة متسع للحديث، فكتاب النهج هو المصدر الوحيد الذي أعتمد عليه في هذه المحاضرة، وسيكون بحثي هذا في تحليل بعض النصوص الواردة في الكتاب، والتنبيه على محل الشاهد منها لا غير.

قال عليه السلام في تصوير العصر الجاهلي من كلام له: **(إن الله بعث محمداً صلى الله عليه وآله وسلم نذيراً للعالمين، وأميناً على التنزيل، وأنتم معشر العرب على شر دين، وفي شر دار، منيخون بين حجارة خشن، وحيات صم، تشربون الكدر، وتأكلون الجشب، وتسفكون دماءكم، وتقطعون أرحامكم. الأصنام فيكم منصوبة، والآثام بكم معصوبة. . .)**[1].

وقال في كلام آخر مفصّلاً لما أجمل في هذا الحديث:

---

(١) نهج البلاغة ـ ضبط وفهرسة صبحي الصالح ـ: ٦٨.

(. . . والناس في فتن انجذم فيها حبل الدين، وتزعزعت سواري اليقين، واختلف النجر ـ أي الأصل ـ وتشتت الأمر، وضاق المخرج، وعمي المصدر، فالهدى خامل، والعمى شامل.

عصي الرحمن، ونصر الشيطان، وخذل الإيمان، فانهارت دعائمه، وتنكرت معالمه، ودرست سبله، وعفت شركه ـ طريقه ـ. أطاعوا الشيطان فسلكوا مسالكه، ووردوا مناهله، بهم سارت أعلامه، وقام لواؤه، في فتن داستهم بأخفافها، ووطِئتهم بأظلافها، وقامت على سنابكها، فهم فيها تائهون، حائرون، جاهلون، مفتونون، في خير دار، وشر جيران.

نومهم سهود، وكحلهم دموع، بأرض عالمها ملجم وجاهلها مكرم. . .)[1]

ومن هذين الحديثين تعرف ما في الجاهلية من حيوات اقتصادية، واجتماعية، وروحية، وسياسية.

---

(١) نهج البلاغة: ٤٦.

فالحياة الاقتصادية حياة واطئة للغاية. . . ديار موزعة بين الحجارة الخشنة، والحيات الصم، وفي وصفها بالصم آية من آياته الفنية، فالحية الصماء لا تنزجر عن التزيل لما فيها من الصمم.

وتأخر في التجارة والصناعة؛ نظراً لاكتفائهم بالوسائل الصناعية البسيطة، فالأكل الخشن، والماء الكدر، هو كل ما يقتات به البدوي إذ ذاك.

والحياة السياسية كانت مضطربة كل الاضطراب. . . تسافك في الدماء، واختلال في نظام الأمن الداخلي، وحروب شعواء يشنها الجار على الجار.

أما الحياتان الاجتماعية والروحية فحدث عنها بما شئت. . . شيطان منتصر، وإيمان منخذل، وأصنام تعبد من دون الله، وآثام معصوبة بهؤلاء وهؤلاء، ثم فتن تدوس بالأخفاف، وتطأ بالأظلاف، وتقاطع بين الأرحام وبين الجيران وبين الأخوان، واختلاف بالنجر، وتشتت بالأمر **(في أرض عالمها ملجم، وجاهلها مكرم)**.

ولا أظن انحطاطاً يمكن أن يتصور أشد من هذا الانحطاط الذي صورته هذه الكلمات.

ليس المهم أن نطيل بالحديث عن هذا العصر وإنما المهم أن نعرف موقف الإمام منه.

وهنا يجب أن لا ننسى بأن الإمام شاهد هذا العصر في سنيّه الأولى، وهي سني التربية.

وسني التربية ـ كما يذكر التربويون ـ هي من أهم ما يمر على الإنسان في الحياة، وإليها يعود الفضل في توجيه حياة الطفل كيف ما شاء أبواه؛ وذلك أن السيطرة فيها للعقل الباطن على العقل الواعي؛ نظراً لضعفه، والعقل الباطن يقبل أنواع الإيحاءات؛ لذلك يتقبل الطفل كل ما يوحي إليه أبواه، أو محيطه الخاص.

وعلى هذا فليكن حديثنا في التماس موقف الإمام من ذلك العصر، من طريق النظر في تربيته.

والإمام يحدثنا عن ذلك فيقول: (... **وضعني في حجره** ـ يعني رسول الله ـ **وأنا ولد يضمني إلى صدره،**

ويكنفني في فراشه، ويمسني جسده، ويشمني عرفه. وكان يمضغ الشيء ثم يلقمنيه. . . ولقد كنت أتبعه اتباع الفصيل أثر أمه، يرفع لي في كل يوم من أخلاقه علماً، ويأمرني بالاقتداء به. ولقد كان يجاور في كل سنة بحراء، فأراه ولا يراه غيري ولم يجمع بيت واحد يومئذ في الإسلام غير رسول الله ﷺ وخديجة وأنا ثالثهما. أرى نور الوحي والرسالة، وأشم ريح النبوة. . .)[1].

ولك الآن أن تتصور قيمة التربية التي يقوم بها أعظم المربين نبينا محمد ﷺ.

ومن هذه التربية نعرف أنه لم يتأثر بشيء من ذلك العصر، وإنما تأثر منه غاية التأثر، وأثر فيه أثراً فعالاً، نعرفه من مساهمته في نشر الدعوة الإسلامية التي حولت وجهة ذلك العصر إلى ما يناقضها تماماً.

وما لنا نجمل بالحديث والإمام أول من أسلم، وأول من ناصر، وأول من جاهد في سبيل تطوير تلكم الحياة.

---

(١) نهج البلاغة: ٣٠٠.

وإذا علمنا بأن دعوة النبي قامت على دعامتين قويتين، معجزه الخالد، وسيف علي ضد جبابرة قريش، علمنا تأثيره القويم على ذلك العصر، وهاكم شيء من كلماته: (**أنا وضعت في الصغر بكلاكل** ـ صدور، ويريد هنا الأكابر ـ **العرب، وكسرت نواجم قرون** ـ يريد أشراف القبائل ـ **ربيعة ومضر...**)[1].

(**بنا اهتديتم في الظلماء، وتسنمتم ذروة العلياء، وبنا أفجرتم** ـ دخلتم في الفجر ـ **عن السرار** ـ وهي آخر ليلة في الشهر ـ)[2].

(**أقمت لكم سنن الحق في جواد** ـ طريق ـ **المضلة** ـ الأرض يضل سالكها ـ، **حيث تلتقون ولا دليل وتحتفرون ولا تميهون** ـ لا تجدون ماءً ـ...)[3].

ومن هذه الكلمات تعرفون مقدار ذلك التأثير.

وإذا كانت الحياة الجاهلية كما وصفها الإمام، كان علينا

---

(١) نهج البلاغة: ٣٠٠.

(٢) المصدر السابق: ٥١ .

(٣) المصدر السابق.

أن نتصور مالاقوه في سبيل ذلك الفتح الخالد، الذي حول وجهة الحياة.

كان علينا أن نعود إلى علمي النفس والاجتماع، لتفسير بعض الظواهر الاجتماعية، والنفسية التي تقف في طريق الباحث عندما يريد أن يصور ذلك الانقلاب.

كان علينا أن ننظر أن الدين الجديد كان لا يوافق ميول هؤلاء، ولا يشبع شيئاً من رغباتهم، وكان يندد بالقديم، وإكبار القديم، ومع ذلك لم تكن للقائم بالدعوة صبغة سياسية جبارة تفرض عليهم الآراء فرضاً لا مندوحة عنه.

لذلك كان العصر النبوي كما يصوره الإمام عصر جهاد، ونضال، كابدوا فيه أصعب ما يكابد داعٍ في سبيل إنجاز دعوته **(فأراد قومنا قتل نبينا، واجتياح أصلنا، وهموا بنا الهموم، وفعلوا بنا الأفاعيل، ومنعونا العذب، وأحلسونا** ـ ألزمونا ـ **الخوف، واضطرونا إلى جبل وعر، وأوقدوا لنا نار الحرب...)**[1].

---

(١) نهج البلاغة: ٣٦٨.

ويحدد لنا موقف قبيلته من الأمر فيقول: (. . . **فعزم الله لنا على الذب عن حوزته، والرمي من وراء حرمته. مؤمننا يبغي بذلك الأجر، وكافرنا يحامي عن الأصل. . .**)[1].

وبهذا يشير إلى النزعة القبلية التي كانت متأصلة في نفوس العرب إذ ذاك.

ويعرض لتحديد موقف بقية المسلمين في بدء الدعوة فيقول: (. . . **ومن أسلم من قريش خلو مما نحن فيه بحلف يمنعه، أو عشيرة تقوم دونه، فهو من القتل بمكان أمن. . .**)[2].

وأخيراً يعرض للون سياسة النبيﷺ في الحروب الإسلامية إذ يقول: (**وكان رسول اللهﷺ إذا احمر البأس، وأحجم الناس، قدم أهل بيته؛ فوقى بهم أصحابه حر السيوف والأسنة. . .**)[3].

---

(١) نهج البلاغة.

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق: ٣٦٨.

وهو لون من السياسة تعرفون تأثيره على النفوس.

أما الحياة الاجتماعية في صدر العصر الإسلامي فقد كانت على العكس من تلكم الحياة... اجتماع بعد الفرقة، وائتلاف بعد النفرة، وارتفاع في المكانة بعد الضعة، كما يصور ذلك الإمام في هذه الفقرات....

... دفن الله به الضغائن، وأطفأ به الثوائر، ألف به إخواناً، وفرق به أقراناً، أعز به الذلة، وأذل به العزة...)[1].

ويقول: (**فساق** ـ النبيﷺ ـ **الناس حتى بوّأهم محلّتهم، وبلّغهم منجاتهم، فاستقامت قناتهم، واطمأنت صفاتهم...)**[2].

وأخيراً يذكر بعد هذا كله الحياة الروحية، ومقدار تأثر الناس في الإسلام فيقول: (**ولقد كنا مع رسول الله**ﷺ **نقتل آباءنا وأبناءنا وإخواننا وأعمامنا: ما يزيدنا ذلك إلا إيماناً وتسليماً، ومضيّاً على اللقم** ـ الجادة ـ **وصبراً على مضض**

---

(١) نهج البلاغة: ١٤١.

(٢) المصدر السابق: ٧٧.

الألم، وجدّاً في جهاد العدو. . .) إلى أن يقول: (. . . **فلما رأى الله صدقنا أنزل بعدونا الكبت، وأنزل علينا النصر، حتى استقر الإسلام ملقياً جرانه** ـ كناية عن التمكن ـ **ومتبوئاً أوطانه. . .**)[1].

وهذا اللون من الإيمان كان شائعاً إذ ذاك وهو في غاية السمو والجمال.

ويهمنا الآن أن نعرف مقدار تأثر الإمام نفسه بذلك العصر، ولنترك الحديث له كما هي عادتنا. . .

قال الإمام في تحديد مقدار ما وصل إليه: (**أرى نور الوحي والرسالة، وأشم ريح النبوة، ولقد سمعت رنة الشيطان حين نزل الوحي عليه ﷺ فقلت: يا رسول الله ما هذه الرنة؟ فقال: هذا الشيطان قد أيس من عبادته. إنك تسمع ما أسمع وترى ما أرى، إلا أنك لست بنبي، ولكنك لوزير (وزير)، وإنك لعلى خير. . .**)[2].

---

(١) نهج البلاغة: ٩١-٩٢.

(٢) المصدر السابق: ٣٠١.

وهذا الحديث ـ كما ترون ـ لا يفرق بينهما إلا بالنبوة والوزارة، فمحمدﷺ نبي، وعلي وزير، وهو على خير، ولا يمكن أن يكون ذلك إلا من شدة تأثره بالإسلام.

وقال في مقام آخر: (**ولقد علم المستحفظون من أصحاب محمدﷺ، أني لم أرد على الله ولا على رسوله ساعة قط. ولقد واسيته بنفسي في المواطن التي تنكص فيها الأبطال، وتتأخر فيها الأقدام، نجدة أكرمني الله بها، ولقد قبض رسول اللهﷺ وإن رأسه لعلى صدري. ولقد سالت نفسه في كفي، فأمررتها على وجهي. ولقد ولّيت غسلهﷺ والملائكة أعواني، فضجت الدار والأفنية: ملأ يهبط، وملأ يعرج، وما فارقت سمعي هَيْنَمَة** ـ الصوت الخفي ـ **منهم، يُصلّون عليه حتى واريناه ضريحه فمن ذا أحق به مني حياً وميتاً؟!...**)[1].

ويقول في كتابه لمعاوية ـ بعد حديث طويل ـ: (**وأراد من لو شئت لذكرت اسمه** ـ يعني نفسه ـ **مثل الذي أرادوا من**

(١) نهج البلاغة: ٣١١.

الشهادة، ولكن آجالهم عجلت، ومنيته أُجلت. . .)[1].

فهو ـ كما ترى ـ كان يتمنى على الله الشهادة، وهو في حياة الرسول. كل ذلك مما يدلنا على شدة علاقته بالإسلام.

وما لنا نطيل في الحديث بعد نص النبي ﷺ عليه يوم (غدير خم)، كما يدلنا استشهاد الإمام في الرحبة، وشهادة ثلاثين من الصحابة البدريين له بذلك[2].

فالنبي ـ على هذا ـ لم يمت قبل أن يؤدي ما يجب عليه تأديته لأمته، فلا يتركهم هملاً يتضاربون في الآراء، دون أن يهيأ خطة سياسية خاصة يعمل عليها الإمام من بعده: **(علمني رسول الله ألف باب من العلم يفتح لي من كل باب ألف باب)**[3].

ولكن حديث الصحابة في سقيفة بني ساعدة وقف دون ما يريد النبي ﷺ.

---

(١) نهج البلاغة: ٣٦٩.

(٢) انظر مسند أحمد. المطبعة الميمنية، مصر، ١٣٣٩هـ، ج١: ١١٩.

(٣) تفسير الرازي. المطبعة البهية، مصر، ١٣٥٧هـ. ج٨: ٢٣.

أما أنه كيف دبّر؟، وكيف كان؟، وهل كانت وليدة ساعة كما يفسر جل المؤرخين كلمة عمر: (**إن بيعة أبي بكر كانت فلتة ألا وإنها كانت كذلك، ألا وإن الله عز وجل وقى شرها**)[1].

وهل كانت مدبرة في زمن النبي ﷺ؟! كما يقول المستشرق الكبير لامنس اليسوعي، . . . فذاك حديث آخر لا يهمنا تحقيقه الآن، ولعلنا نعود إليه في بحث آخر[2].

أما المهم ـ عندنا ـ هو أن نتعرف سير القضية، وموقف الإمام منها من حديثه يقول عليه السلام: في الشقشقية:

(**أما والله لقد تقمصها فلان** ـ يعني أبا بكر ـ **وإنه ليعلم أن محلي منها محل القطب من الرحى. ينحدر عني السيل ولا يرقى إليّ الطير، فسدلت دونها ثوباً، وطويت عنها كشحاً** ـ ملت عنها ـ. **وطفقت أرتئي بين أن أصول بيد جذاء** ـ مقطوعة ـ **أو أصبر على طخية** ـ ظلمة ـ **عمياء، يهرم فيها الكبير، ويشيب فيها**

(١) مسند أحمد، ج١: ٥٦.

(٢) أنظر تفاصيل ذلك في كتابنا: عبد الله بن عباس ج١: ١١٨ ـ ١٧٢.

الصغير، ويكدح فيها مؤمن حتى يلقى ربه! فرأيت الصبر على هاتا أحجى ـ ألزم ـ **فصبرت وفي العين قذى، وفي الحلق شجى، أرى تراثي نهبا. . .)**[1].

ومن هذه الفقرات الجليلة نستطيع أن نتعرف إلى موقف الإمام بعد أن نفهم سير القضية، وهو موقف المسالم المضروب على يده، الذي لا يستطيع أن يصول بيده المقطوعة، وماذا تصنع له؟، وماذا تفيده، ما دامت لا تؤثر أثرها الفعّال؟ وهذه كناية ـ كما يقول البيانيون ـ عن خذلان الناس له إذ ذاك.

وبها صرح في خطبة أخرى بقوله: (**فنظرت فإذا ليس لي معين إلا أهل بيتي، فظننت بهم عن الموت. . .)**[2].

وإذا سكت الإمام عن حقه؛ لخذلان أنصاره له، فما سكت عن إشهار اللسان عليهم.

فقد حاجج هو عليه السلام وخاصم، وطالب ما وسعه ذلك.

---

(١) نهج البلاغة: ٤٨.

(٢) نهج البلاغة: ٦٨.

والتأريخ إن أغفل هذه الاحتجاجات، فقد سجلها الإمام بقوله: **(وقد قال قائل إنك على هذا الأمر يابن أبي طالب لحريص، فقلت: بل أنتم والله لأحرص وأبعد، وأنا أخص وأقرب، وإنما طلبت حقاً لي، وأنتم تحولون بيني وبينه، وتضربون وجهي دونه. فلما قرعته بالحجة في الملأ الحاضرين، هبَّ كأنه بهت لا يدري ما يجيبني به!.**

اللهم أني أستعديك على قريش ومن أعانهم! فإنهم قطعوا رحمي، وصغروا عظيم منزلتي، وأجمعوا على منازعتي أمراً هو لي. ثم قالوا: ألا إن في الحق أن تأخذه، وفي الحق أن تتركه. . .)[1].

وفي قوله: **(وفي الحق أن تتركه)** اعتراف من هؤلاء له بالأمر، وطلب لاستسلامه لمجاراة الظروف. فهو عليه السلام قَرَعهم بالحجة في ملأ من الناس.

ولكن التأريخ سكت عن تسجيل تلكم المحاجات لغاية

(١) نهج البلاغة: ٢٤٦.

سياسية، لا نحب أن ننوه عنها الآن، فلم نعرف لونها من بين الألوان.

وإن كان قد ذكر التأريخ لتلميذه وابن عمه عبد الله بن عباس بعض المحاجات مع الخليفة عمر بن الخطاب، نعتقد أنها مستمدة من حديث الإمام، وسنقتصر على ذكر واحدة منها رعاية للإيجاز[1].

يذكر المؤرخون أن ابن الخطاب كان كثير الميل إلى ابن عباس، وكان كثير الاعتماد عليه في الشؤون السياسية والأدبية، فكان يسأله عما يهمه من الأمور.

دخل ابن عباس عليه في بعض الأيام، وكان عنده نفر يتذاكرون في أمر أشعر الناس، ويستفتي الخليفة ابن عباس فيجيب: إنه زهير.

وينشد له أبياتاً في المديح فيقول الخليفة: **(لقد أحسن، وما أرى هذا المدح يصلح إلا لهذا البيت من هاشم لقرابتهم من رسول الله... ثم يقول: أتدري يابن عباس ما منع الناس**

---

(١) أنظر تفاصيل أخر مع تحليلها في كتابنا عبد الله بن عباس ج١: ٢٢١ .وما بعدها.

منكم، قال: لا يا أمير المؤمنين قال: لكني أدري قال: ما هو يا أمير المؤمنين قال: كرهت قريش أن تجتمع لكم النبوة والخلافة فتجحفوا الناس جحفاً، فنظرت قريش لأنفسها فاختارت ووفقت فأصابت.

فقال ابن عباس: أيميط أمير المؤمنين عني غضبه؟ فيسمع قال: قل ما تشاء، فقال ابن عباس: أما قولك إن قريشاً كرهت، فإن الله تعالى قال لقوم: ذلك بأنهم كرهوا ما أنزل الله فأحبط أعمالهم.

وأما قولك: بأنا نجحف، ولو جحفنا بالخلافة جحفنا بالقرابة، ولكنا قوم أخلاقنا مشتقة من خلق رسول الله الذي قال الله تعالى فيه: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾(1).

وقال: ﴿وَٱخْفِضْ جَنَاحَكَ لِمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾(2)، وأما قولك: فإن قريشاً اختارت فإن الله تعالى يقول: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ﴾(3)، وقد علمت يا

---

(١) القلم: ٤.

(٢) الشعراء: ٢١٥.

(٣) القصص: ٦٨.

أمير المؤمنين إن الله اختار من خلقه لذلك من اختار، فلو نظرت قريش من حيث نظر الله لوفقت وأصابت قريش)[1].

ويصمت الخليفة فلا يجيب برهة من الزمن . . . وأخيراً وبدلاً من أن ينكر النص، أو يناقش فيه، يحوّل وجهة الحديث فيقول: **(على رسلك يا ابن عباس أبت قلوبكم يا بني هاشم إلا غشاً في أمر قريش لا يزول، وحقداً عليها لا يحول)**[2].

ويدور النقاش حول هذا الغش مدة، وكله على هامش الموضوع، ويقوم ابن عباس منتصراً؛ فيقول ابن الخطاب: **(واهاً لابن عباس ما رأيته لاحى أحداً قط إلا خصمه)**[3].

ومن هذا نعرف لون الاحتجاجات التي كانت تدور إذ ذاك.

فإذا قيل للإمام: بأن قريش هم شجرة الرسول ﷺ قال: **(احتجوا بالشجرة وأضاعوا الثمرة)**[4]، وخاصمهم بلون

---

(١) شرح نهج البلاغة. ابن أبي الحديد، مطبعة مصطفى البابي، مصر، ١٣٧٢هـ.، ج٣: ١٠٧.

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق.

(٤) نهج البلاغة: ٩٨.

الاحتجاج، وإذا أنكر النص وحوججوا فيه، خصموا المنكرين وهكذا.

وهاهو ذا الإمام يحدث أهل مصر بكتابه مع مالك الاشتر الذي يقول فيه: (**فلما مضىﷺ، تنازع المسلمون الأمر من بعده.**

فو الله ما كان يلقى في روعي، ولا يخطر ببالي، أن العرب تزعج هذا الأمر من بعدهﷺ عن أهل بيته، ولا أنهم منحوه عني من بعده!.

فما راعني إلا انثيال الناس على فلان ـ يعني أبا بكر ـ **يبايعونه، فأمسكت يدي، حتى رأيت راجعة الناس قد رجعت عن الإسلام، يدعون إلى محق دين محمدعليه السلام فخشيت إن لم أنصر الإسلام وأهله أن أرى فيه ثلماً أو هدماً تكون المصيبة به عليَّ أعظم من فوت ولايتكم...)**[1].

وبهذا يحدد موقفهعليه السلام فقد انعزل عن البيعة احتجاجا على الخليفة، وعاد حيث رأى العبث من بعض المسلمين سيعود على الإسلام بأعظم الأوباء.

---

(١) نهج البلاغة: ٤٥١.

وهو كما نعلم من حاله لا يهمه من الخلافة أكثر من إصلاح شؤون الإسلام والمسلمين.

فعصر الخليفة الأول ـ كما سمعتم عن الإمام ـ عصر اضطراب سياسي... ومراجعة الناس لا تكون إلا لضعف في السياسة، وإهمال لشؤون الرعية.

ولو لم يتعاهده الإمام بإصلاحه ذاك؛ لكان من شؤون المسلمين ما كان.

وينتهي عصر الخليفة الأول والإمام ينتظر أن يعود الأمر إليه كما كان يُظهر الخليفة الأول في حديثه المشهور (**أقيلوني لست بخيركم، وعلي فيكم**)[1].

ولكن الخليفة الأول يعقدها لابن الخطاب من بعده، ويترك صاحب الحق مضطهداً مظلوماً، تمثله هذه الكلمات بما فيها من اللوعة (**ثم مضى الأول لسبيله فأدلى بها إلى فلان** ـ يعني ابن الخطاب ـ **بعده**:

---

(١) شرح نهج البلاغة، ج٢: ٢٩٤.

شـتـان مـا يـومـي عـلـى كـورهـا

ويــوم حــيـــان أخــي جــابـــر

فياعجباً! ! بينا هو يستقيلها في حياته، إذ عقدها لآخر بعد وفاته! ! لشد ما تشطّرا ضرعيها ـ اقتسما الخلافة فأخذ كل منهما شطراً ـ **فصيّرها في حوزة خشناء، يغلظ كلمها** ـ جرحها ـ **ويخشن مسها، ويكثر العثار فيها، والاعتذار منها، فصاحبها كراكب الصعبة** ـ الإبل ـ **إن أشنق لها خرم، وإن اسلس لها تَقَحّم. . .)**[1].

والتلوّن ما ينتج من كل ذلك، فتلوّن بالعقيدة، وتلوّن بالأخلاق، وتلوّن بالطباع. . . كل ذلك يحدث من ذلك الخبط ومن ذلك الشماس.

ويشير الإمام إلى هذا المعنى بحديث آخر بقوله: **(رحل وتركهم في طرق متشعبة لا يهتدي فيها الضال ولا يستيقن المهتدي)**[2].

---

(١) نهج البلاغة: ٤٨.

(٢) شرح نهج البلاغة، ج١٢: ٣.

يقصد بذلك الخليفة الثاني، ويعرض لموقفه من العصر فيقول: (**فصبرت على طول المدة، وشدة المحنة...**)[1].

وفي هذه العبارة ما فيها من اللوعة والاستياء النفسيين. ولعله كان ينتظر أن تعود إليه أيضاً؛ ليقوم بقسطه من الإصلاح.

ولكن ـ الخليفة الثاني ـ يسن لهم نظام الشورى كما يصور الإمام ذلك بقوله: (**حتى إذا مضى لسبيله جعلها في جماعة، زعم أني أحدهم، فيا لله وللشورى!! متى اعترض الريب فيّ مع الأول منهم، حتى صرت أقرن إلى هذه النظائر!!...**)[2].

ثم يصوّر تزاحم الخطوب التي ألجأته لمصانعة مثل هؤلاء وقبوله بالدخول معهم في الشورى... بقوله: (**لكني أسففت إذ أسفّوا، وطرت إذ طاروا؛ فصغا** ـ مال ـ **رجل منهم لضغنه** ـ ويقصد سعد بن أبي وقاص ـ **ومال الآخر لصهره** ـ

---

(١) نهج البلاغة: ٤٩.

(٢) المصدر السابق.

ويقصد عبد الرحمن بن عوف ـ **مع هَنٍ وَهَن** ـ أي أغراض أُخر يكره الإمام ذكرها ـ. . .)[1].

ولا يهمنا الآن معرفة تفصيل الحادثة، فذلك أمر تكفله التأريخ، وإنما يهمنا أن نعرف النتيجة من حديث الإمام: (**إلى أن قام ثالث القوم** ـ يعني عثمان ـ **نافجاً حضنيه** ـ رافعاً لهما ـ **بين نثيله ومعتلفه**. . .)[2].

وهي كناية عن سياسة الخليفة الجديد، الذي اهتم بنفسه، وبتعزيز العصبية القبلية قبل كل شيء (**وقام معه بنو أبيه يخضمون مال الله خضمة الإبل نبتة الربيع**. . .)[3].

وهذه السياسة ـ كما ترون ـ تقوم على الأثرة، وعلى استخدام المجتمع لمصلحة الفرد، في عصر كان يعزز المجتمع مع الاحتفاظ بحقوق الأفراد.

لذلك كان مال المسلمين موزعاً بين أفراد؛ مما أغضب

---

(١) نهج البلاغة: ٤٩.

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق.

المجتمع عليه، وأغضب الإمام على الأخص[1].

وأغضب أمثال أبي ذر من رجال المسلمين الأبرار الذين أبعدوا من أجل إشباع بعض الرغبات.

وكلمة الإمام في توديع أبي ذر تعطيك صورة من رأي الإمام في ذلك العصر: **(يا أبا ذر إنك غضبت لله فارج من غضبت له. إن القوم خافوك على دنياهم، وخفتهم على دينك، فاترك في أيديهم ما خافوك عليه، واهرب منهم بما خفتهم عليه؛ فما أحوجهم إلى ما منعتهم، وما أغناك عما منعوك! وستعلم من الرابح غداً...)**[2].

ومثل هذه السياسة لا يمكن أن تعيش طويلاً في تلكم العصور لذلك كان مصيرها معلوماً لدى الجميع، وكان ما وقع منتظر الوقوع.

أما موقف الإمام من ذلك العصر، فهو موقف الناصح المشفق على الدين، الذي نصح لعثمان وحذّره فما انتفع بذلك النصح والتحذير.

---

(١) أنظر تفاصيل ذلك في كتابنا عبد الله بن عباس، ج١: ٢٤٦ ـ ٢٥٠.

(٢) نهج البلاغة: ١٨٨.

وماذا يقولَ له أكثر من أن يقول من حديث طويل وذلك في أحرج الساعات:

وإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: يؤتى يوم القيامة بالإمام الجائر، وليس معه نصير ولا عاذر، فيلقى في نار جهنم، فيدور فيها كما تدور الرحى. ثم يرتبط في قعرها، وإني أنشدك الله أن لا تكون إمام هذه الأمة المقتول، فإنه كان يقال: يقتل في هذه الأمة إمام يفتح عليها القتل والقتال إلى يوم القيامة، ويلبس أمورها عليها، ويبث الفتن فيها، فلا يبصرون الحق من الباطل...)، إلى أن يقول: **(فلا تكونن لمروان سيقة يسوقك حيث شاء، بعد جلال السن وتقضي العمر...)**[1].

ولكن الإمام مع هذا ابتلي بعثمان؛ لأن الوشاة كانت تجعله العضو العامل في التحريك عليه، خصوصاً والجماهير كانت تهتف باسمه في الخلافة[2]؛ لذلك طلب عثمان من الإمام أن يترك المدينة فتركها، ثم أرسل إليه أن يعود لتهدئة الناس، فعاد، وعاد إلى إبعاده عن المدينة أيضاً، حين أرسل

---

(١) نهج البلاغة: ٢٣٥.

(٢) انظر المصدر السابق: ٣٥٨.

إليه ابن عباس، فقال له الإمام: **(يا ابن عباس ما يريد عثمان إلا أن يجعلني جملاً ناضحاً بالغَرب** ـ أي الدلو العظيمة ـ **أقبل وأدبر! بعث إلي أن أخرج، ثم بعث إلي أن أقدم، ثم هو الآن يبعث إلي أن أخرج! والله لقد دفعت عنه حتى خشيت أن أكون آثما)**[1].

وللغاية في حديثه معنى قد لا يخفى على السامع الكريم.

وتقع الواقعة وينتهي الأمر، فيصور الإمام ذلك بكلمتين مع ذكر العلل والأسباب: **(... إلى أن انتكث عليه فتله وأجهز عليه عمله، وكبت به بطنته...)**[2].

ويقول في مورد آخر: **(استأثر فأساء الأثرة... ولله حكم واقع في المستأثر...)**[3].

أما الوجهة الدينية فحسبك منها حال القضاة والمفتين في

---

(١) نهج البلاغة: ٣٥٨.

(٢) المصدر السابق: ٤٩.

(٣) المصدر السابق: ٧٣.

تلكم العصور، يقول عليه السلام: (ترد على أحدهم القضية في حكم من الأحكام فيحكم فيها برأيه، ثم ترد تلك القضية بعينها على غيره، فيحكم فيها بخلاف قوله، ثم يجتمع القضاة بذلك عند الإمام الذي استقضاهم، فيصوب آراءهم جميعاً وإلههم واحد!، ونبيهم واحد!، وكتابهم واحد!، أفأمرهم الله بالاختلاف فأطاعوه؟! أم نهاهم عنه فعصوه؟! أم أنزل الله دينا ناقصا فاستعان بهم على إتمامه؟! أم كانوا شركاء له فلهم أن يقولوا وعليه أن يرضى؟! أم أنزل الله سبحانه وتعالى ديناً تاماً فقصر الرسول عليه السلام عن تبليغه وأدائه؟! والله سبحانه يقول: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَيْءٍ﴾[1]، وفيه تبيان لكل شيء، وذكر أن الكتاب يصدق بعضه بعضاً وأنه لا اختلاف فيه فقال سبحانه: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾[2]، وإن القرآن ظاهره أنيق، وباطنه عميق، لا تفنى عجائبه، ولا تنقضي غرائبه، ولا تكشف الظلمات إلا به)[3].

(١) الأنعام: ٣٨.

(٢) النساء: ٨٢.

(٣) نهج البلاغة: ٦٠-٦١.

وكأنه عليه السلام يريد أن يشير بطرف خفي إلى كمال الدين الإسلامي، وإلى احتياجه إلى إمام معصوم، يستطيع أن يسبر غور القرآن، فيأتي الناس بأحكامه.

ثم يجمل ذلك العصر كله بحديث آخر فيقول:

(ألا وإن بليّتكم قد عادت كهيئتها يوم بعث الله نبيكم عليه السلام . . .)[1].

وبهذا اللون من الاضطراب ينتهي ذلك العصر، ويقبل عصر الإمام: **(فما راعني إلا والناس كعرف الضبع إليّ ينثالون عليَّ من كل جانب حتى لقد وطئ الحسنان، وشق عطفاي، مجتمعين حولي كربيضة الغنم . . .)**[2].

وبهذه الكلمات صور إقبال الناس عليه، وكأنني الآن أتمثلهم وهم مجتمعون من جميع الأمصار، يتراغون حوله بلسان واحد ويقولون: ليس لها غيرك يا أبا الحسن، والإمام يمتنع عن الجواب، ولكنهم يأبون عليه، ويأبى ويبسطون يده،

---

(١) نهج البلاغة: ٥٧.

(٢) المصدر السابق: ٤٩.

فيقبضها عنهم، كما يحدثنا عليه السلام بقوله: **(وبسطتم يدي فكففتها، ومددتموها فقبضتها، ثم تداككتم عليّ تداك الإبل الهيم على حياضها يوم ورودها، حتى انقطعت النعل، وسقط الرداء ووطئ الضعيف. . .)**[1].

ولكن الإمام يعلم بأنه سيواجه أمراً ذا وجوه وألوان، فهو أعلم بنفسيات المجتمع وعقلياتهم، وهو أعلم بولاة عثمان وسيطرتهم على بعض البلدان، وهو أعلم بما صنع الخليفة المقتول بمال المسلمين، مما لابد من استرجاعه، وفي استرجاعه ما به من الاستياء النفسي، الذي لا يمكن أن يرضخ إليه أمثال ولاة عثمان: **(والله لو وجدته قد تزوج به النساء، وملك الإماء؛ لرددته؛ فإن في العدل سعة. ومن ضاق عليه العدل فالجور عليه أضيق!)**[2].

ولكن الناس ـ مع هذا ـ تضايقه فيخرج بهم إلى المسجد، ويخطب هناك، ويقوم الناس إلى بيعته فيقول:

---

(١) نهج البلاغة: ٣٥٠-٣٥١.

(٢) نهج البلاغة: ٥٧.

(لم تكن بيعتكم إياي فلتة ـ وهي إشارة إلى بيعة أبي بكر ومقولة عمر فيها ـ وليس أمري وأمركم واحد. إني أريدكم لله وأنتم تريدونني لأنفسكم.

أيها الناس، أعينوني على أنفسكم، وأيم الله لأنصفنَّ المظلوم من ظالمه، ولأقودنَّ الظالم بخزامته حتى أورده منهل الحق وإن كان كارهاً)[1].

ويعرّف المجتمع بسياسته العادلة بقوله:

والذي بعثه بالحق لتبلبلن بلبلة، ولتغربلن غربلة، ولتساطن سوط القدر، حتى يعود أسفلكم أعلاكم، وأعلاكم أسفلكم، وليسبقن سابقون كانوا قصروا، وليقصرن سباقون كانوا سبقوا، والله ما كتمت وشمة ـ أي كلمة ـ ولا كذبت كذبة، ولقد نبئت بهذا المقام وهذا اليوم...)[2].

وهذه السياسة وإن وافقت ميول قسم من المجتمع،

---

(١) نهج البلاغة: ١٩٤.

(٢) نهج البلاغة: ٥٧.

ولكنها أغضبت الكثير من رجال العصر الذين كانت لهم حظوة عند الخليفة عثمان.

ويمكننا فيما أخال أن نرجع رجال عصره إلى أقسام ثلاثة:

الأول: قسم كان يقدس عثمان، ويتمثل هذا القسم في أشخاص بني أمية ومن شايعهم.

الثاني: قسم كان يقدس سياسة عثمان المالية، وإن كره عثمان، كعائشة، وطلحة والزبير، وغيرهم.

الثالث: قسم كان يشايع الإمام ويرضى بنظام الإسلام المالي، كأصحاب أبي ذر، والذين يشايعونه بالفكرة.

والإمام حصل من هذه الأقسام على القسم الأخير فقط، وكان طبيعياً أن يتخلف الأول عن بيعته، وأن ينكث الثاني بعد أن يبايع الإمام.

والإمام نفسه احتاط على القسم الثاني فجدد عليهم البيعة، عندما استأذنه بالخروج عندما قال عليه السلام لطلحة والزبير:

(ما العمرة تريدان، وإنما تريدان الغدرة، ونكث البيعة)[1].

وهكذا كان طلحة والزبير أول عقبة تقف في طريق الإمام.

ويكون من أمر الجمل ما يكون، وينتهي بهزيمة المناوئين، ويجيء دور بني أمية ودور معاوية على الخصوص، وعنده أهل الشام وكفى بهم جنداً باسلين، استطاعوا أن يقفوا لجيش الإمام بصفين مدة استغرقت ثلث أيام خلافته عليه السلام، وانتهت بفاجعة الخديعة، وتحكيم الحكمين؛ مما خلق للإمام مشكلة النهروان.

والإمام يصور كل ذلك بقوله:

(فلما نهضت بالأمر نكثت طائفة، ومرقت أخرى، وقسط آخرون...)[2].

وهذه الحروب التي توالت عدة من السنين، لابد أن تحدث سأماً في جيش الإمام، وتمرداً عليه، خصوصاً إذا

(١) شرح نهج البلاغة، ج١: ٧٧.
(٢) نهج البلاغة: ٤٩.

علمنا نفسية أهل الكوفة، وأنانية أهل الحجاز الذين كان بهم من يرى نفسه أهلاً للخلافة.

والإمام يصور لنا هذا التمرد عليه بقوله: (**أيها الناس إني قد بثثت لكم المواعظ التي وعظ الأنبياء بها أممهم، وأديت إليكم ما أدت الأوصياء إلى من بعدهم، وأدبتكم بسوطي فلم تستقيموا، وحدوتكم بالزواجر فلم تستوسقوا. لله أنتم! أتتوقعون إماماً غيري يطأ بكم الطريق ويرشدكم السبيل؟!...**)[1].

وينادي بجهاد عدوه فيقول: (**الجهاد الجهاد عباد الله! ألا وإني معسكر في يومي هذا؛ فمن أراد الرواح إلى الله فليخرج!**)[2].

ويخرج الناس ـ كما يحدث الرواة ـ متتالين، وتقبل الكوفة عليه غاية الإقبال، ولكن الراوي يحدثنا فيقول: (**فما دارت الجمعة حتى ضربه الملعون ابن ملجم لعنه الله،**

---

(١) نهج البلاغة: ٢٦٣.

(٢) المصدر السابق: ٢٦٤.

فتراجعت العساكر، فكنا كأغنام فقدت راعيها، تختطفها الذئاب من كل مكان!)[1].

وبهذه الفاجعة ينتهي ذلك العصر فينتهي بنا المطاف.

---

(١) نهج البلاغة.

مصادر البحث

١ ـ أحمد بن حنبل: المسند، المطبعة الميمنية، مصر، ١٣١٣هـ.

٢ ـ ابن أبي الحديد: شرح نهج البلاغة، مطبعة مصطفى البابي، مصر، ١٣٧٢هـ.

٣ ـ الفخر الرازي: تفسير الرازي، المطبعة البهية، مصر، ١٣٥٧هـ.

٤ ـ صبحي الصالح: نهج البلاغة، ط١، بيروت، ١٣٨٧هـ.

٥ ـ محمد تقي الحكيم: عبد الله بن عباس ط١، بيروت، ٢٠٠١م، وغيرهم.

شبهات وردود

حول نهج البلاغة

يشك الدكتور أحمد أمين تبعاً لجملة من الباحثين قدماء ومحدثين في صحة ما أثر في النهج من خطب وكلم الإمام علي عليه السلام.

وربما مال إلى نفيها عنه لأسباب ـ إن تمت ـ فهي أضيق من المدعى.

وقد أضاف عليها غيره أسباباً بلغ بها بعض المتأخرين من الكتّاب إلى اثني عشر سبباً.

والحديث عن النهج ونسبته للإمام عليه السلام قديم جداً، وقد شكك في نسبته ابن خلكان حيث تردد في مؤلفه أولاً أهو الرضي أم المرتضى ـ رحمهما الله ـ وعقب على ذلك بقوله: **(وقد قيل إنه ليس من كلام علي، وإنما الذي جمعه ونسبه إليه هو الذي وضعه)**[1].

---

(١) وفيات الأعيان. تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة، مصر، ١٩٤٨م. ج٣: ٣.

وتبعه في ذلك التشكيك في نسبته للرضي ثم للإمام عليه السلام كل من اليافعي، والصفدي، والحسن بن سليمان، وبعض المتأخرين من المستشرقين.

والأسباب التي ذكروها للشك في صحة نسبته للإمام عليه السلام، أو الجزم بالانتحال على كثرتها تعود في أصولها إلى ثلاثة أسباب رئيسة:

أولاً:

نقده من جهة أسانيده، وما يتصل به من ملابسات دون نظر إلى طبيعة المحتويات، ومدى ملاءمتها لزمن الإمام عليه السلام، أو واقعه، كالشبهة في أن ما في نهج البلاغة لا أصول له تأريخية، أو أن أكثره كذلك لم يعرض في كتب المؤرخين، أو عرض منسوباً لغير الإمام عليه السلام، وكطول بعض خطبه، وامتناع حفظها عادةً على الرواة.

ثانياً:

نقده من وجهة عدم ملائمة بعض محتوياته، وأساليبه لزمن الإمام عليه السلام، كذكره بعض الألفاظ المحدثة التي نصّ على عدم قدمها بعض اللغويين، كلفظة (الأزل)، و(الكيف).

أو استعماله بعض الألفاظ بمصطلحاتها المنطقية، أو الفلسفية التي نشأت بعد عصره (كالحد) ونظائره.

وكتفريعه بعض الجمل على بعض مما يكون على شاكلة القياس كقوله: (**فمن وصف الله سبحانه وتعالى فقد قرنه، ومن قرنه فقد ثناه...**)[1].

وأساليبه بما استعمل فيها من الفنون البديعية كالسجع، والازدواج، والطباق، لا تناسب عصره، بل تناسب العصور العباسية... إلى أمثال ذلك مما انتشر في عصور متأخرة عن عصره، كدقة الوصف كما في وصفه للطاووس، والخفاش وغيرهما[2].

ثالثاً:

وجود ما لا يتناسب وواقع الإمام عليه السلام، كالخطبة الشقشقية ونظائرها[3]، مما استعمل فيه الإمام عليه السلام لغة النقد للخلفاء السابقين.

---

(١) نهج البلاغة. ضبط وفهرسة صبحي الصالح.: ٣٩.

(٢) انظر المصدر السابق: ٢٣٥.

(٣) المصدر السابق: ٤٨.

وكإخباره بالمغيبات، وكثرة خطبه بما لا يتناسب وحاجته لمثلها عادةً، وإطالة بعض كتبه وإشباعها بالأفكار السياسية، ووضع المخططات الدقيقة لها بما لم يعهد عن غيره من الخلفاء. . . إلى أمثال ذلك من النقود.

القسم الأول:

أما تشكيك ابن خلكان ونظائره في نسبته للرضي، فهو تشكيك لا يستحق أن يطال فيه الكلام، بعد تواتر نسبته للرضي.

وتصريح الرضي في جملة من كتبه بنسبته له كما جاء في كتابه (حقائق التأويل) حيث قال: (. . . **ومن أراد أن يعلم برهان ما أشرنا إليه من ذلك فلينعم النظر في كتابنا الذي ألفناه وسمناه بـ(نهج البلاغة)، وجعلناه يشتمل على مختار جميع الواقع إلينا من كلام أمير المؤمنين**عليه السلام)[1].

وكتابه (المجازات النبوية) حيث قال: (. . . **وقد ذكرنا ذلك في كتابنا الموسوم بـ(نهج البلاغة) الذي أوردنا فيه مختار**

(١) حقائق التأويل. الشريف الرضي، منشورات منتدى النشر، ١٣٥٥هـ. ج٥: ١٩٧.

جميع كلامه صلى الله عليه وسلم وعلى الطاهرين من أولاده)[1].

وربما كان منشأ الشك تلقيب بعض المؤرخين له (بالمرتضى) وهو لقب للأسرة كان يشترك الأخوان به، وتفرد الرضي بلقبه، واشتهر به بعد أن تم اختياره للنقابة الهاشمية.

كما أن التشكيك من بعض الباحثين المحدثين في إقحام بعض الخطب والكلم عليه في عصور متأخرة، وضربه على ذلك الأمثال بالتفاوت بين ما بأيدينا من عهد الإمام عليه السلام للأشتر، وبين ما وجد منه في نسخة كتبت للسلطان (بايزيد) منذ خمسمائة عام، مما لا يستحق أن يطال الكلام فيها أيضاً، بعد وجود نسخ مقروءة على الرضي نفسه، وموقع عليها بقلمه، وهي على وفق ما بأيدينا في النسخ.

بالإضافة إلى شروحه التي ألفت قبل هذا التأريخ كشرح ابن أبي الحديد ـ مثلاً ـ وفيها نص العهد كاملاً ومشروحاً من قبله.

---

(١) المجازات النبوية. تحقيق طه محمد الزيني، مؤسسة الحلبي، مصر، ١٣٨٧هـ: ٣٩-٤٠.

وخلق الرضي له كلام لا يمكن أن يصدر عن عارف بمكانة الرضي الاجتماعية التي تأبى عليه أن يخلق ويضع على مثل الإمام عليه السلام، فضلاً عمّا له من قدسية كانت موضع إكبار معاصريه.

ومثلها تأبى عليه الكذب والدس ـ وحاشاه ـ بالإضافة إلى أن الكثير من نصوصه موجودة في الكتب التأريخية المدونة المعروفة كاليعقوبي، والطبري، والجاحظ، والكليني، وغيرهم من عشرات المؤرخين والمُحَدِّثين، وفيهم من جمع خطبه أو قسماً منها كزيد بن وهب المتوفى سنة ٩٦هـ، حيث ألّف كتاباً أسماه (خطب أمير المؤمنين) على المنابر والجمع والأعياد[١].

وكنصر بن مزاحم وهو من مشاهير الأخباريين في المائة الثانية[٢]، والمدائني (ت ٢٢٥هـ)، حيث صنف كتاباً أسماه (خطب علي وكتبه إلى عماله)[٣]، وعشرات من نظائرهم.

---

(١) مستدرك وسائل الشيعة. طهران، ١٣٢١هـ. ج٣: ٨٠٥.
(٢) انظر كتابه (وقعة صفين).
(٣) الفهرست. ابن النديم، مطبعة الاستقامة، مصر: ١٥٥.

ومع كل ذلك فهل يمكن نسبة وضع جميعه إلى الرضي؟!.

والثاني يدل على ما قلناه؛ **(لأن من قد أنس بالكلام والخطابة، وشدا طرفاً من علم البيان، وصار له ذوق في هذا الباب، لابد أن يفرق بين الركيك وبين الفصيح والأفصح، وبين الأصيل والمولد، وإذا وقف على كراس واحد يتضمن كلاماً لجماعة من الخطباء أو لاثنين منهم فقط، فلابد أن يفرق بين الكلامين ويميز بين الطريقتين)**. إلى أن يقول: **(وأنت إذا تأملت نهج البلاغة وجدته ماءً واحداً، ونفساً واحداً، وأسلوباً واحداً، كالجسم البسيط الذي ليس بعض من أبعاضه مخالفاً لباقي الأبعاض في الماهية، وكالقرآن العزيز أوله كوسطه، وأوسطه كآخره، وكل سورة منه، وكل آية مماثلة في المأخذ، والمذهب، والفن، والطريق، والنظم لباقي الآيات والسور، ولو كان بعض نهج البلاغة منحولاً، وبعضه صحيحاً لم يكن ذلك كذلك)**[1].

وإذا صح هذا ـ وهو صحيح لمن قرأ نهج البلاغة قراءةً

(١) شرح نهج البلاغة. مصر، مصطفى البابي، ١٣٧٢هـ. ج٣: ٥٤٦.

واعية ـ لم يبق للقائلين بوضعه قبل الشريف من قِبل الشيعة كلاً أو بعضاً أي مجال.

أما نسبة بعض خطبه إلى غير الإمامعليه السلام فربما كان من خطأ الرواة أو تعمدهم، وقد أدرك الجاحظ وهو إمام البلاغة في زمانه زيف بعض النسب فأشار إليها وذلك في ذكره لخطبة نسبت لمعاوية وهي من خطب الإمامعليه السلام ، فشكك في نسبتها إلى معاوية لأسباب أهمها: أنها من أسلوب الإمامعليه السلام . فأسلوبه إذاً معلوم وليس من الممكن عادة محاكاته للشيعة أو غيرهم من البلغاء.

أما التشكيك بنسبة بعض الخطب إليه لطولها، ولامتناع حفظها عادة على الرواة، فهو لا موضع له إذا عرفنا أن العرب كانوا قبل عصور التدوين يعتمدون على سرعة الحافظة، وقد ضربوا لسرعة حفظهم الأمثال، فهم يحفظون القصيدة ذات الثمانين بيتاً لمجرد سماعها كما رأينا ذلك من ابن عباس مع عمر بن أبي ربيعة.

وخطب النهج ليست بدعاً من مطولات النبيصلى الله عليه وآله وسلم أو

الخلفاء فحالها من وجهة منهجية حال تلكم الخطب، وما يدرينا أن بعض خطب الإمامعليه السلام كانت تكتب بعد سماعها، وبخاصة إن التدوين وجد في عصره، وانتشر إلى حدٍ ما.

إذاً فهذه التشكيكات سواء في نسبة النهج للرضي، أم نسبته أو نسبة بعضه للشيعة قبله، أو بعده، لا تصلح لإثارة الضباب حوله بحال.

ومجرد عدم اطلاعنا على بعض أصولها في كتب سابقة على الرضي لا تكفي للتشكيك بصحة ما فيه؛ لضياع كثير من أمهات المصادر التأريخية بعد غزو التتار وإحراقهم لكثير من المكتبات، أو إتلافهم لكتبها.

القسم الثاني:

أما عدم ملاءمته لعصر الإمامعليه السلام ؛ لورود ألفاظ فيه لم تكن مستعملة في عصره، كالأزل، والكيفية... فإنه وإن ذكر ذلك بعض اللغويين كالزمخشري في كتابه (أساس البلاغة)، إلا أن لغويين آخرين وفيهم من هو أقدم منه وأعلق باللغة، كصاحب القاموس لم يدفعها عن قدمها... على أن ورودها

في مثل النهج من الكتب التي تعنى بتسجيل كلام البلغاء في صدر الإسلام، يقتضي أن يكون من أدلة قدمها، أسوة بسائر الكلمات التي يستدل على قدمها بأبيات من الشعر، أو فقرة من كلامٍ عربيٍ بليغ.

والمصطلحات اللغوية (كالحد) ونظائرها لم تستعمل في كلام الإمام عليه السلام إلا بمفاهيمها اللغوية، ونقل أهل المنطق لها في عرفهم، لا يمنع من استعمالها في كلام العرب، ومنهم الإمام عليه السلام، بما لها من مدلول سابق.

وهذا التفريع أعني ـ تفريع الجمل بعضها على

بعض ـ موجود في القرآن، فضلاً عن كلام العرب الذي جاء بعده، ومن الآيات الدالة على ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ ۖ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوا۟ وَّهُم مُّعْرِضُونَ﴾[1].

ومن أحاديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم **(أوصي من آمن بي، وصدق بولاية علي بن أبي طالب، فمن تولاه فقد تولاني، ومن تولاني فقد تولّىٰ الله ومن أحبه فقد أحبني، ومن أحبني فقد أحب**

---

(١) الأنفال : ٢٣.

الله، ومن أبغضه فقد أبغضني، ومن أبغضني فقد أبغض الله عزّ وجّل)[1].

أما الأسلوب... وما فيه من سجع، وازدواج، ونظائرهما من الفنون البديعية، فإقصاؤه عن أساليب صدر الإسلام غريب جداً، وهذه خطب النبي ﷺ والخلفاء، وكتبهم، وجلّها مليئة بالسجع....

ثم هذا الكتاب العزيز ـ وعلي عليه السلام تلميذه في الدرجة الأولى ـ فيه سور كاملة مسجوعة.

وقد عقد الدكتور زكي مبارك فصلاً في كتابه (النثر الفني) لدراسة أساليب صدر الإسلام وحشَدَهُ بنصوص يُعرف من استقصائها ونظائرها قيمة الرأي القائل بأن السجع من خصائص القرون المتأخرة عن زمن الإمام عليه السلام.

نعم السجع المتكلّف كان من خصائص تلكم العصور، وهذا ما نرفع عنه مستوى ما ورد في النهج.

---

(١) كنز العمال. دائرة المعارف النظامية، آباد دكن، ١٣١٢هـ. ج٦: ١٥٤.

وما يقال عن الأسلوب يقال عن دقة الوصف ـ كما في وصفه للطاووس ـ وأظن أن من يتتلمذ على القرآن الكريم وما فيه من دقائق الأوصاف للحيوانات وغيرها ـ كما في آيات النحل والنمل ـ لا يستكثر على علي عليه السلام أن يصف الطاووس بهذه الدقة من الوصف، كما أن من تتلمذ على القرآن وفيه من آيات التوحيد أمثال قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[1]، لا يستكثر عليه أن يأتي بأمثال هذه الأفكار الدقيقة كقوله عليه السلام: **(من حدّه فقد عدّه)**[2].

وعلى هذا فما ذكروه من التشكيكات حول صحة ما ورد من أفكار وأساليب لا تتمشى مع زمنه لا نستطيع أن نؤمن به ما دام له في القرآن، وفي كلام النبي صلى الله عليه وآله نظائر.

نعم إذا أريد بأن أفكاره وأساليبه البيانية مما ترتفع عن المستوى العام لبلغاء عصره، فهذا صحيح وبهذا كان كلامه **(فوق كلام المخلوق ودون كلام الخالق)** كما قيل فيه.

---

(١) الأنبياء: ٢٢.

(٢) نهج البلاغة: ٢١٢.

القسم الثالث:

وهو وجود مالا يتناسب وواقع الإمام عليه السلام كنقمته على الصحابة في خطبة الشقشقية وأمثالها، فهو مما يقتضيه واقعه على أي حال، سواء أدرست الإمام عليه السلام كبشر... ييأس، ويغضب، ويتألم إذا وجهت إليه مفارقات كالتي وجهت له من تجاهله يوم السقيفة ـ وهو صاحب الحق ـ أو هكذا يعتقد على الأقل، وجرأتهم على بيته، وزوجته، وإصرارهم على مناوأته بأساليب لا تبعث على الاحترام... أم درسته كإمام يتوقف أداء رسالته على تأكيد مظلوميته، وأنه صاحب الحق المنصوص عليه من النبي صلى الله عليه وآله وسلم والمقصي عن مقام الإمامة؛ ليلتف الناس حوله في حياته وبعدها، ويتأثر بتعاليمه المتممة لتعاليم النبي صلى الله عليه وآله وسلم والتي هي جزء من تعاليم الإسلام.

والشقشقية هي بعد ذلك من أهم ما ورد في النهج لكثرة طرقها، ولأنها مروية في أكثر من مصدر قبل أن يؤلف الرضي كتابه، وقد وردت في مختلف الكتب بشيء من الاختلاف في مضامينها مع المحافظة على الأسس العامّة لمحتوياتها في الجميع.

فقد ذكرها البرقي (ت ٢٧٤هـ) كما نقل الصدوق عنه في كتابه (علل الشرائع)[1].

والبلخي (ت ٣١٧هـ) حسب ما جاء في كتاب شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد[2].

ومثل هذه المضامين مما تقتضيها طبيعة ظروف الإمام عليه السلام، وما أكثر ما نقد الصحابة بعضهم بعضاً بأمَضّ من هذا النقد[3].

أما إخباره عليه السلام بالمغيبات: فقد هول العقاد في كتابه (عبقرية الإمام عليه السلام) إخباره بها، واعتبرها من الموضوعات التي يتنزه مقام الإمام عليه السلام عنها.

وما أدري لماذا كان هذا التهويل إذا كانت لها ظروف تقتضيها. اللهم إلا أن يعتقد بأن الإخبار بالمغيبات مما يستحيل في حقه؛ لأن الغيب لا يعلمه إلا الله.

---

(١) انظر علل الشرائع. المطبعة الحيدرية، النجف ١٣٨٣ هـ. :١٥٠ وما بعدها.

(٢) انظر شرح نهج البلاغة، ج١ : ١٦٩.

(٣) انظر أنساب الأشراف. ط فلسطين، ١٩٣٨م. ج٥ :٣٦، ٥٤، وانظر تأريخ الطبري. ط١، ١٤٠٧هـ. ج٢: ٢٤٤.

ونحن نوافقه في ذلك ولكنّا لا نمنع ـ كما هو صريح القرآن ـ أن يطلع الله على غيبه من ارتضى من الرسل، كما قال تعالى: ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ﴿٢٦﴾ إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ. . .﴾[1].

وأن يأمر بإعلانه للناس لمصلحة ما، وفي القرآن إخبار عن المغيبات.

والإمامعليه السلام نفسه يسأل عن إخباراته بالمغيبات: أهو من نوع العلم بالغيب؟ فيجيب ليس هو بعلم غيب وإنما تعلم من ذي علم.

وهناك اليوم محاولات تفسيرية على أسس علمية للإخبار بالمغيبات.

وعلى أي حال إن مجرد هذه الأمور التي لا تعتمد غير التهويل لا تكفي لتكذيب ما أجمع ـ أو كاد ـ عليه المؤرخون من إخباره عن مقتل (ذي الثدية) يوم النهروان، وعن إخباره

---

(١) الجن: ٢٦-٢٧.

عن عدد من يقتل من أصحابه من الخوارج[1]، وأمثالها مما تواتر عنه.

وكثرة الخطب... ليست فوق حاجته، وأظن أن من يقرأ تأريخ الفترة التي عاشها الإمامعليه السلام وما انحدر إليها من آثار سيئة خلّفها سابقوه، ثم هذه المشاكل التي ولدتها الظروف الثوريّة التي جاء عليعليه السلام عقِبها إلى الخلافة، والحروب التي وقعت على عهده... كل ذلك محتاج إلى أضعاف هذه الخطب المأثورة وقد قدرها المسعودي بقوله: **(والذي حفظ الناس عنه من خطبه وسائر مقاماته أربعمائة خطبة ونيف وثمانون خطبة يوردها على البديهة، تداول الناس ذلك عنه قولاً وعملاً)**[2].

أقول: إن ما ذكره المسعودي قريب إلى ما تقتضيه طبيعة ظروف الإمامعليه السلام.

وإطالة الخطب ضرورة تفرضها الحاجة أحياناً، وكذا

---

(١) انظر مروج الذهب. تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، ١٩٤٨م. ج٢: ٤١٧.

(٢) انظر مروج الذهب، ج٢: ٤٣١.

الكتب، وبخاصة ذات المناهج الموضوعة للحكم، فالإمام(عليه السلام) الذي جاء بظروف ثوريّة جاءت على أعقاب تردي الأوضاع، واستهتار من الحاكمين بشعوبهم، وبخاصة الولاة، لا يمكن أن يترك لولاته الأمر يتصرفون به كيف يشاؤون، وإن كانوا من الحنكة والحزم والعدالة كمالك الأشتر وغيره.

وكأنّ الإمام(عليه السلام) أراد لشعبه أن يكون رقيباً على تصرفات الولاة برسم مناهج للحكم يحاسبون لها من قبلهم، فرسمها لتقرأ على الرأي العام ـ أولاً ـ ولتكون مرجعاً للحساب مع الولاة ـ ثانياً ـ.

ومثل مالك الأشتر مهما قيل في حذقه السياسي فهو محتاج إلى إرشاد الإمام(عليه السلام) وتوجيهه في جملة تصرفاته.

فوجود مثل عهد الإمام لمالك أمر ضروري أملته ظروف الإمام(عليه السلام)، كما أملت على عمر وصيته إلى بعض قضاته بما يقرب في بعض مضامينه من هذا العهد، والفارق بينهما هو الفارق بين شخصيتي الإمام(عليه السلام) وعمر وطبيعة ظروفهما الخاصة.

وعلى هذا فهذه الشبه لا تقوى على أن تتعرض للنهج بالتشكيك في نسبته إلى الإمام عليه السلام، فضلاً عن الجزم بوضعه.

والذي يجب أن يقال إن كثيراً من الاعتبارات تقتضي صحة هذه النسبة، ومنها وحدة الأسلوب، ومعرفة الرضي ـ وهو إمام من أئمة البلاغة ـ بالأسس النقدية سواء كانت سَنَديّة أم غيرها، بالإضافة إلى وثاقته وحسن اختياره.

كل ذلك مما يوجب الاطمئنان بصحة النسبة إن لم يوجب الجزم فيها.

مصادر البحث

١ ـ ابن أبي الحديد: شرح نهج البلاغة، مصر، مصطفى البابي، ١٣٧٢هـ.

٢ ـ ابن خلكان: وفيات الأعيان، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة، مصر، ١٩٤٨م.

٣ ـ ابن النديم: الفهرست، مطبعة الاستقامة، مصر.

٤ ـ الرضي: حقائق التأويل، منشورات منتدى النشر، ١٣٥٥هـ.

٥ ـ الرضي: المجازات النبوية، تحقيق طه محمد الزيني، مؤسسة الحلبي، مصر، ١٣٨٧هـ.

٦ ـ صبحي الصالح: نهج البلاغة (ضبط وفهرسة)، ط١، بيروت، ١٣٨٧هـ.

٧ ـ الصدوق : علل الشرائع ، المطبعة الحيدرية ، النجف ١٣٨٣ هـ .

٨ ـ المتقي الهندي : كنز العمال ، دائرة المعارف النظامية ، آباد دكن ، ١٣١٢هـ .

٩ ـ المسعودي : مروج الذهب ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة ، مصر ، ١٩٤٨م .

١٠ ـ الميرزا النوري : مستدرك وسائل الشيعة ، طهران ، ١٣٢١هـ .

قصة بيت المال في البصرة

وموقف الإمام منها

تلقت مجلتنا ـ مجلة النجف ـ رسالة من أحد الطلاب في كلية التربية، يسأل فيها عن قصة بيت المال في البصرة.

وقد استغرب ما سمعه من أحد أساتذة كلية التربية للتأريخ الإسلامي إعلانه في الصف أن ابن عباس كان لصاً في ابتزازه لهذه الأموال.

وهو يرجو من المجلة أن توجه سؤاله إلى أحد أساتذة التأريخ في كلية الفقه ليعرف رأيه في واقع هذه القضية مع أدلته عليه.

وقد وجهت المجلة بدورها رسالته إلى سماحة السيد محمد تقي الحكيم، وتلقت منه هذا الجواب التالي ننشره شاكرين لسماحة سيدنا لطف استجابته.

هيئة تحرير مجلة النجف

مجلة كلية الفقه

لقد آثرت لك ـ يا أخي السائل ـ أن يرمز إلى اسمك بتوقيع الطالب الجامعي؛ لئلا تحرج أمام أستاذك في التأريخ الإسلامي، الذي ادعيت أنه وقف في الصف ليعلن بصراحة أن حبر الأمة عبد الله بن عباس كان لصاً من اللصوص بابتزازه لبيت المال في البصرة؛ لأنني أربأ لأي أستاذ جامعي توفرت لديه المصادر ووسائل البحث المنهجي أن يذهب في تفسير الحادثة هذا المذهب.

ولو قدر له أن يصل به البحث إلى هذه النتيجة؛ لكان من حسن الظن ما يرفعه عن هذه النسبة.

وحسبه أن يسجل الظاهرة ولا يبحث عن النوايا، مادامت النوايا مستورة ولا يعلمها إلا الله عز وجل، وما يدريك ما يبرر فعلته هذه لو سئل عن الحادثة.

ونظراً لأهمية سؤالك ولأن هذه الشبهة مما ساورت

بعض الأذهان فقد اقتضاني أن أطيل معك الحديث في بحثها.

والحق أن هذه القصة من أكثر ما قرأت ـ وأنا أؤرخ لهذه الفترة من حياة ابن عباس في كتابي عنه ـ غموضاً في فصولها، وكانت مسرحاً لعواطف المؤرخين والرواة على اختلافهم من القرب منه، والبعد عنه، وقد اختلفوا فيها اختلافاً كبيراً، وتعددت وجهات نظرهم، فمنهم النافي لها نفياً باتاً، ومنهم المتوقف في أمرها، ومنهم المثبت لها، وهؤلاء مختلفون، فبعضهم يثبتها وينقل الملاحاة بينه وبين الإمام عليه السلام حولها بكتب عدة تنتهي إلى استعفائه من العمل، وذهابه بالمال إلى مكة، بعد استعانته بأخواله، ووقوف أهل البصرة منه موقف الممانع، حتى كادت تنتهي القضية بينهم إلى قتال.

وفي مكة تبدأ ملاحاة أخرى تنتهي بتهديد ابن عباس بحمل المال إلى معاوية؛ ليستعين به على الإمام عليه السلام، وبعضهم يعود به إلى الكوفة تائباً نادماً، وبعضهم يبقيه بالبصرة بعد إرجاعه للمال على إثر مكاتبة بينه وبين الإمام عليه السلام.

وهؤلاء المثبتون يختلفون في عدد ما حمل من بيت

المال، فقائل: ستة ملايين من الدراهم، وآخر مليونين، وثالث سبعمائة ألف، ورابع أربعمائة ألف، وخامس عشرة آلاف درهم، ويختلفون في المبرر الشرعي لفعله، فبعضهم يلتمسه له، وآخر ينفيه عنه.

ونظراً لأهمية الحادثة فإننا نعرضها بشيء من التفصيل، مع شئ من العرض لوجهات نظرهم.

أما النافون ـ وعلى رأسهم أبو عبيدة ـ فاعتمادهم ما أثر من أنه بقي في البصرة إلى عهد الحسن عليه السلام، وشهد الصلح معه، وأيّد ذلك عمرو بن عبيد في حديث له مع سليمان بن علي حين نسب إلى الحسن أنه كان يقول في عبد الله بن عباس:

(إنه يفتينا في القملة والقميلة، وطار بأموالنا في ليلة، فقال له عمرو: فكيف تقول هذا وابن عباس لم يفارق علياً حتى قتل وشهد صلح الحسن؟!).

ثم يقول:

(وأي مال يجتمع في بيت مال البصرة مع حاجة علي إلى

الأموال؟! وهو يفرّغ بيت مال الكوفة في كل خمس ويرشّه؟ وقالوا: أنه كان يقيل فيه، فكيف يترك المال يجتمع بالبصرة؟! هذا باطل)[1].

وأما المثبتون، فأقدم ما قرأت من رواياتهم ـ ذات الغلوّ في تصويرها ـ رواية الطبري، وعنه ـ فيما يبدوـ أخذ جملة المتأخرين؛ لاتّحاد لسان الرواية لديهم غالباً، فقد عرض هذه الحادثة مروية عن عمر بن شبّة قال:

(حدثني جماعة عن أبي مخنف، عن سليمان بن أبي راشد، عن عبد الرحمن بن عبيد أبي الكنود، قال: مر عبد الله بن عباس على أبي الأسود الدؤلي، فقال: لو كنت من البهائم كنت جملاً، ولو كنت راعياً ما بلغت من المرعى، ولا أحسنت مهنته في المشي.

قال: فكتب أبو الأسود الدؤلي إلى علي: أما بعد فإن الله ـ جل وعلا ـ **جعلك والياً مؤتمناً وراعياً مستولياً، وقد بلونالك فوجدناك عظيم الأمانة، ناصحاً للرعيّة توفّر لهم فيأهم،**

---

(١) أمالي المرتضى. مطبعة السعادة، مصر، ط١، سنة الطبع ١٩٠٧م. ج١: ١٢٣.

وتظلف نفسك عن دنياهم، فلا تأكل أموالهم ولا ترتشي في أحكامهم، وإن ابن عمك قد أكل كل ما تحت يديه بغير علمك، فلم يسعني كتمانك ذلك، فانظر رحمك الله فيما هناك، واكتب إليّ برأيك فيما أحببت، أنته إليك والسلام.

فكتب إليه علي عليه السلام:

أما بعد فمثلك نصح الإمام والأمّة وأدى الأمانة، ودلّ على الحق، وقد كتبت إلى صاحبك فيما كتبت إليّ فيه من أمره، ولم أعلمه أنك كتبت، فلا تدع إعلامي بما يكون بحضرتك مما النظر فيه للأمّة صلاح، فإنك بذلك جدير، وهو حق واجب عليك والسلام.

وكتب إلى ابن عباس في ذلك، فكتب إليه ابن عباس: أما بعد فإن الذي بلغك باطل وإني لما تحت يدي ضابط قائم له، وله حافظ، فلا تصدّق الظنون والسلام.

قال: فكتب إليه علي: أما بعد فأعلمني ما أخذت من الجزية؟ ومن أين اخذت؟ وفيم وضعت؟.

قال: فكتب إليه ابن عباس: أما بعد فقد فهمت تعظيمك

مرزأة ما بلغك أني رزأته من مال أهل هذا البلد، فابعث إلى عملك من أحببت، فإني ظاعن عنه والسلام.

ثم دعا ابن عباس أخواله بني هلال بن عامر فجاءه الضحاك بن عبد الله، وعبد الله بن رزين بن أبي عمرو الهلاليان، ثم اجتمعت معه قيس كلّها، فحمل مالاً، قال أبو زيد: قال أبو عبيدة: كانت أرزاقاً قد اجتمعت، فحمل معه مقدار ما اجتمع له فبعثت الأخماس كلها، فلحقوه بالطف، فتواقفوا يريدون أخذ المال، فقالت قيس: والله لا يوصل إلى ذلك وفينا عين تطرف، وقال صبرة بن شيمان الحداني: يا معشر الأزد والله إن قيساً لأخواننا في الإسلام وجيراننا في الدار، وأعواننا على العدو، وإن الذي يصيبكم من هذا المال لو ردّ عليكم لقليل، وهم غداً خير لكم من المال، قالوا: فما ترى؟ قال: انصرفوا عنهم ودعوهم، فأطاعوه فانصرفوا، فقالت بكر وعبد القيس: نعم الرأي رأي صبرة لقومه فاعتزلوا أيضاً، فقالت بنو تميم: والله لا نفارقهم، نقاتلهم عليه، فقال الأحنف: قد ترك قتالهم من هو أبعد منكم رحماً، فقالوا: والله لنقاتلنهم، فقال: إذن والله لا أساعدكم عليهم

فاعتزلهم، قال: فرأسوا عليهم ابن المجاعة من بني تميم فقاتلوهم وحمل الضحاك على ابن المجاعة فطعنه، واعتنقه عبد الله بن رزين فسقطا إلى الأرض يعتركان، وكثر الجراح فيهم، ولم يكن بينهم قتيل، فقالت الأخماس: ما صنعنا شيئاً، اعتزلناهم وتركناهم يتحاربون، فضربوا وجوه بعضهم عن بعض، وقالوا لبني تميم: فنحن أسخى منكم أنفساً، حين تركنا هذا المال لبني عمكم وأنتم تقاتلونهم عليه. إن القوم قد حملوا وحموا فخلوهم، وإن أحببتم فانصرفوا. ومضى ابن عباس ومعه نحو عشرين رجلاً حتى قدم مكة)[1].

وهذه الرواية نفسها ـ فيما تبدو ـ رواها بنفس السند صاحب العقد الفريد بادئاً بأبي مخنف مع اختلاف يسير، ثم ضم إليها تتمة عن سليمان بن أبي راشد عن عبد الله بن عبيد عن أبي الكنود (كذا) وفيها أن أبا الكنود وكان من أصحاب ابن عباس ولكن لما رأى حمله لبيت المال ذهب إلى الإمام فأخبره

---

(١) تأريخ الطبري. مطبعة الحسينية، مصر، ط١، سنة الطبع ١٣٢٦هـ. ج٦: ٨١-٨٢، وأنظر جمهرة رسائل العرب. مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط١، سنة الطبع ١٣٥٦هـ. ج١: ٥٨٧-٥٩٠.

فقال: ﴿وَٱتۡلُ عَلَيۡهِمۡ نَبَأَ ٱلَّذِيٓ ءَاتَيۡنَٰهُ ءَايَٰتِنَا فَٱنسَلَخَ مِنۡهَا فَأَتۡبَعَهُ ٱلشَّيۡطَٰنُ فَكَانَ مِنَ ٱلۡغَاوِينَ﴾[1].

ثم كتب معه كتاباً إليه، وأرسله به إلى مكة، وهنا يذكر عدة رسائل تبودلت بينهما، وكان آخرها تهديد ابن عباس له بحمل المال إلى معاوية يستعين به عليه[2].

وأظن أننا في غنى عن التساؤل من أبي الكنود هذا، وكيف استحصل على كل هذه الوثائق والمستندات الخطيرة؟ وهل مكّنه ابن عباس منها وهي تدينه في مضامينها؟! أو أن الإمام عليه السلام أعطاه صورة من رسائله ومن أجوبة ابن عمه له واختصه بها دون سواه؟! أو سطا هو على هذه الرسائل ففتحها واطّلع عليها في أثناء سفارته بينهما ـ إن كان هو الوسيط فيها جميعاً ـ.

ومع الغضّ عن هذه الناحية، وعن قيمة أبي الكنود من

(١) الأعراف: ١٧٥.

(٢) انظر العقد الفريد. تحقيق محمد سعيد العريان، مطبعة الاستقامة، مصر، الطبعة الثانية، سنة الطبع ١٣٧٢هـ. والمطبعة العامرة، مصر، سنة الطبع ١٣١٦هـ. ج٢: ٢٠٨ وما بعدها.

وجهة أمانته وَوثاقته، والفجوات الموجودة في قصته هذه، فإن الجهالة في أسانيدها كافية لتوهينها، فالجماعة الذين حدّثوا الطبري عن أبي مخنف مجهولون عندنا، وربّما كانـوا أنـاساً غير موثوقيـن.

وصاحب العقـد الفريد لم يتصل بأبي مخنف ـ بطبيعة الحال ـ لاختلاف زمنهما، ولم نعرف الواسطة بينهما؛ لنحكم على قيمة روايته، وربّما كان المصدر له الطبري، أو بعض هذه الجماعة، فالرواية من حيث أسانيدها لا تبعث على الاطمئنان، على أن مثلها لا تروى عادة بأحاديث الآحاد؛ نظراً لأهميتها من جهة، وشهرة ابن عباس من جهة أخرى.

وفي كتاب رجال الكشي طريق آخر لبعض الكتب التي تبودلت بينهما وهو بمكة.

قال الكشي: **(قال شيخ من أهل اليماني يذكر عن معلّى بن هلال عن الشعبي قال: لما احتمل عبد الله بن عباس بيت مال البصرة، وذهب به إلى الحجاز كتب إليه علي)**[1]. . الحديث.

---

(١) رجال الكشي. المطبعة المصطفوية، بمبي بائي دهنوي، سنة الطبع ١٣١٧هـ: ٤١.

أمّا ابن أبي الحديد ـ وهو المتوقف في الأمر ـ فالذي يبدو منه أنه لم يقم وزناً لكل هذه الأحاديث، وإنما كان مبعث قلقه الكتاب الذي ذكره الرضي في النهج، ولم يذكر من أرسل إليه هذا الكتاب، فهو بحكم تصريح المؤرخين بأن الكتاب موجّه إليه بالذات، ولسان الكتاب يؤيد ذلك، ثم هو بحكم ما يذكره من بعض الملابسات التي تقتضي بقاءه بالبصرة حتى مقتل علي عليه السلام . . . مال إلى التوقف.

والحقيقة ـ كما يذهب إلى ذلك منكروها وهم القلّة في المؤرخين ـ تأباه طبيعة البحث الموضوعي؛ لأن هذه القضايا الكبرى في التأريخ، والتي يكثر الحديث فيها لا تكون بغير منشأ انتزاع غالباً كما يعبّر الأصوليون.

مع أن عامة أهل السير فيما يبدو من الطبري[1] أو أكثرهم فيما يبدو من ابن الأثير[2] قد تعرّضوا لذكرها، وليس من السهل تكذيبهم جميعاً؛ وبخاصة وأن هناك بعض الملابسات

---

(١) انظر تأريخ الطبري ج٦: ٨١ .

(٢) انظر تأريخ ابن الأثير. ط١، المطبعة الأزهرية، سنة الطبع ١٣٠١هـ. ج٣: ١٩٦.

ربّما تؤيد وجود أساس لها، كورودها على لسان ابن الزبير في ملاحاة له مع صاحبنا، وعدم إنكاره لها، وهي عادة مما لا يهتدي إليها الواضعون، وكورودها على لسان قيس بن سعد في بعض الروايات، حين خطب بعد صلح الحسن عليه السلام[1].

والإيمان بها بشكلها الواسع الذي ذكره الطبري، ونقله أو أخذ به جملة ممن تأخر عنه من ذوي الموسوعات والتراجم كابن الأثير[2] وابن خلدون[3] وابن كثير[4] وغيرهم، وبخاصة إذا ضممنا إليه ضميمة ابن عبد ربه في العقد الفريد[5] والكشي[6] في رجاله.

قلت: الإيمان بهذا الشكل أمر لا يمكن الاطمئنان إليه أيضاً؛ لأن في ذلك تجاهلاً لوظيفة الوضّاع في تلكم العصور.

---

(١) انظر مقاتل الطالبيين. شرح وتحقيق أحمد صقر، مطبعة دار المعرفة. :٣٥.
(٢) انظر تأريخ ابن الأثير ج٣: ١٩٦.
(٣) انظر تأريخ ابن خلدون. مطبعة النهضة، مصر، سنة الطبع ١٩٣٦م. ج٢: ٤٥١ .
(٤) انظر البداية والنهاية ـ مطبعة السعادة، مصر، ط١، سنة الطبع ١٣٥١هـ. ج٧: ٣٢٢.
(٥) انظر العقد الفريد ج٢: ٢٠٩.
(٦) انظر رجال الكشي: ٤٢.

وقد ذكرنا في مقدمة كتابنا (عبد الله ابن عباس) مختلف العوامل الداعية للوضع عليه في زمنه وبعد زمنه، وبخاصة في ما دار من ملاحاة بين السلطة في بداية العصر العباسي، وبين الثائرين من أئمة الزيدية على الحكم، والتماس كل منهما لجهات الطعن في مؤهلات الآخرين، على أنها لو كانت إذ ذاك مشهورة بهذا الشكل شهرة يُطمأن إليها؛ لكان الأولى لمحمد ذي النفس الزكية أن يتخذها طريقاً للتوهين في مؤهلات البيت العباسي للحكم، مع أنه اتخذ في كتابه إلى المنصور ما هو أهون منها بكثير، كانتسابهم لأمهات الأولاد، وككونهم من الطلقاء، وما شاكل ذلك[1].

وحتى الشعراء من مناوئي ابن عباس الذين تعرضوا لهجوه لم يشيروا إلى هذه الحادثة ولو من طرف خفي، في حين إنهم تزيّدوا عليه بما هو أهون منها بكثير، أفترون أنهم كانوا يغفلونها وهي بهذه الصورة البشعة التي لا يمكن أن يخفى أمرها على أمثالهم عادة؟!.

فلو ثبتت هذه السرقة في وضح النهار ـ مثلاً ـ وما

---

(١) انظر تأريخ الطبري ج٩: ٢١١ .

استتبعت من قتال وغيره لكان ذكرها في وثائق الإدانة أولى من ذكر غيرها عادة، ومما لا يصلح للإدانة بحال، على أنها لو كانت تمت بهذه الشهرة والفظاعة التي رويت بها، لما جرأ مثل سليمان على إثارة حديثها مع عمرو بن عبيد، وهو المعروف بإيمانه وصراحته وعدم ممانعته حتى قال عنه المنصور. . .

كــلــنـــا يـــمـــشـــي رويــــداً   كــلــنـــا يــطــلــب صــيــداً

غـيـر عـمـرو بـن عـبـيـد

هذا عيينة بن مرداس المعروف بابن فسوة ـ وكان قد عوّده عمال الخلفاء على البصرة أن يشتروا لسانه بالمال ـ يجيئ إلى صاحبنا فيجيبه بقوله: **(ما جاء بك إليَّ يا ابن فسوة؟ فقال له: وهل عنك مقصر ووراءك معدى؟ جئتك لتعينني على مروءتي وتصل قرابتي، فقال له ابن عباس: وما مروءة من يعص الرحمن ويقول البهتان ويقطع ما أمر الله به أن يوصل، والله لئن أعطيتك لأعيننك على الكفر والعصيان، انطلق فأنا أقسم بالله لئن بلغني أنك هجوت أحداً من العرب لأقطعن لسانك. فأراد الكلام فمنعه من حضر، وحبسه يومه ذلك ثم أخرجه عن البصرة، فوفد إلى المدينة بعد مقتل علي عليه السلام فلقي**

الحسن عليه السلام وعبد الله ابن جعفر، فسأله عن خبره مع ابن عباس فأخبرهما فاشتريا عرضه بما أرضاه)، فقال يمدحهما ويلوم ابن عباس:

أتيت ابن عباسٍ فلم يقض حاجتي
ولم يرج معروفي ولم يخش منكري
حبست فلم أنطق بعذر لحاجة
وشد خصاص البيت من كل منظر
وجئت وأصوات الخصوم وراءه
كصوت الحمام في القليب المغوّر
وما أنا إذ زاحمت مصراع بابه
بذي صولة باق ولا بحزوّر
فلو كنت من زهران لم ينس حاجتي
ولكنني مولى جميل بن معمر
وباتت لعبد الله من دون حاجتي
شميلة تلهو بالحديث المقتّر

ثم يتسلسل على هذا النحو من الهجاء[1].

---

(١) انظر الأغاني. تصحيح أحمد الشنقيطي، مطبعة التقدم، مصر، لم تذكر سنة الطبع. ج١٩: ١٤٣-١٤٤.

فهو ـ كما ترون ـ يعرض لصوت الخصوم، واتهامه بمصانعة أنسبائه من زهران؛ لأن زوجته شميلة منهم. . . إلى آخر ما جاء فيها من دسّ رخيص، ومع ذلك يهمل هذه الثروة التي تستحق أعنف الهجاء، وكان أيسر من هذا

كلّه ـ لو صحت الرواية ـ على أن يقول: منعني المال كما منع سائر المسلمين؛ لينهبه بعد حين، ويشتري الجواري بمكة. . . إلى ما هنالك من عنيف الهجاء.

ثم حديث سليمان بن علي مع عمرو بن عبيد السابق، لا موضع له، ولم يكن ليجرؤ على إثارته عادة لو كانت القضية مكشوفة ومشهورة في البصرة بهذا الشكل الفظيع، ومثلها ـ بوصفها الذي ورد في الطبري، مع قرب العهد بها ـ لابدّ أن تكون معروفة لدى الجميع، ولو كانت بهذه المثابة لما أنكرها عمرو بن عُبيد مع شهرته بالتقدّس؛ ولالتمس لها المبررات الشرعية؛ لو كانت التقيّة وحدها هي الدافعة له على هذا التكذيب.

على أن هناك ملابسات غير ما ذكرنا، تمنع من تصديقها أشار إلى بعضها ابن أبي الحديد، كإغفال معاوية وابن العاص

وغيرهم من أتباع الأمويين، وعدم تطرّق حتى وضّاعهم لها على كثرة مواقف صاحبنا الصارمة منهم، وكثرة ما حدث بينهم من تفاخر ومناقشات عادةً لا يغفل في أمثالها، مع تعرضهم لهنات أقل منها شأناً، وهي التي يجب أن يقام لها الوزن، وكسكوت أهل البيت عليهم السلام عنها، وعدم حدوث أية جفوة بين أي أحد منهم وبينه، مع أن مثل هذه الحادثة بما دار فيها من مكاتبات مشحونة بالجرأة وإساءة الأدب، بالنسبة لمقام الإمام عليه السلام لا يمكن أن تمر بسلام، دون أن تحدث ما تحدث بينهم من عداء، ودون أن يستغلها الأمويون أبشع استغلال، وكحدوث فجوات في التأريخ لا يمكن أن تملأ في هذا الحال.

على أننا لو حاكمنا نصوصها تأريخياً، وجدنا ما بأيدينا من الروايات المسندة إلى مشاهديها تنتهي إلى أبي الكنود أو الشعبي.

والطريق إلى أبي الكنود في الطبري عمر بن شبة عن جماعة، فلو صححنا الجميع كانت الجهالة في الجماعة كافية لوهن الحديث.

مع أن صاحب العقد يغفل ابن شبة في الجماعة، ويتحول رأساً إلى أبي مخنف، مع تعدد الوسائط بينهم بحسب الزمن عادة.

والطريق إلى الشعبي في رجال الكشي رجل يماني، وجهالته كافية في وهن ما يرويه.

على أننا لو صححنا ما يقوله الطبري من ذكر عامة أهل السير لها على صورتها المروية لديه؛ لانتهت إلينا عادة من عشرات الطرق؛ ولجرى هو فيها على ما عوّدنا عليه من ذكر مختلف الروايات بفوارق بسيطة للحادثة التافهة، فكيف بمثل هذه!.

وإذا أغفلنا هذه الجهة وعدنا إلى مضامينها، وجدنا أكثرها يتنافى مع أبسط مبادئ اللياقة، وأكثرها يدينه لمشاركته فيها، وهي لا يمكن أن تصدر من شخصيّة مركزية جداً كشخصيّة ابن عباس.

فلهذه الاعتبارات وأمثالها لا نستطيع الإيمان بهذا التفصيل، كما لا نستطيع الإيمان بأنها مختلقة من الأساس.

والطبيعي أن نقول: إن يده امتدت ـ لأي اعتبار ـ إلى بيت المال، فتجاوزت حدودها المرسومة من قبل الإمام عليه السلام، وإن أبا الأسود كتب بذلك إلى إمامه عليه السلام والإمام كتب إليه مؤنّباً؛ لأن الإمام عليه السلام لم يعوّد عماله السكوت على هناتهم، وهم المسؤولون عن حفظ حقوق الناس.

ثم دارت بينهما بعض المكاتبات انتهت بإرجاع ما أخذ من مال، ورضا الإمام عليه السلام عنه، وبقائه على موضعه بالبصرة.

ومثل هذا الفرض على بساطته ـ إذا حصلنا على سند تأريخي له ـ يملأ جميع الفجوات السابقة؛ لأن مثله لا يعلم به عادة إلاّ الأقلّون، وهو لا يستوجب وصمته إذا كان له مبرره ليتمسك به أعداؤه إذا علموا، كما أنه ينسجم مع تأريخه بعد هذه الفترة تمام الانسجام، وهذه التزيّدات التي حدثت بعد زمن طويل طبيعية جداً إذا أحطنا بدوافع الوضع عليه كما جاء في مقدمة كتابنا (عبدالله ابن عباس)، وإلاّ فمن المستحيل أن يجد من يهمّهم الوضع عليه كوّة ينفذون منها فلا يوسعونها، ويسلكون إلى انتقاصه من طريقها.

وهذا الفرض لا يتنافى مع مذهب النافين، إذا كان مصدرهم الوحيد هو بقاءه بالبصرة حتى وفاة الإمام عليه السلام وحتى صلح الحسن عليه السلام، ولا ينافي مذهب المثبتين في أساسه أيضاً، وإن نافاه في تفاصيله.

والذي أخاله أن حادثة استعانته بأخواله ـ ووقوف بني تميم منه، وخروج من خرج من أهل الأخماس للحجز بينهم ـ كانت صحيحة، ولكن في غير ما وضع لها من تأريخ.

وتأريخها الذي أظنه كان بعد صلح الإمام الحسن عليه السلام وخروجه من البصرة بمتاعه، وما فضل لديه من عمالته[1]، وإن بني تميم أرادوا الانتقام لأنفسهم منه بعد ذهاب السلطة من يده؛ لموقفه الصارم منهم بعد عودته من الكوفة وربّما برروا خروجهم بالتهمة له بحمله لبيت المال، ولكنهم أخفقوا إذ لم يجدوا الصدى الكافي لما أحدثوه في النفوس فعادوا خائبين.

أما السند التأريخي لهذا الجمع بين الروايات فهو ما ورد في تأريخ اليعقوبي، وهو من أقدم الكتب التأريخية عهداً

(١) انظر تأريخ الطبري ج٦: ٨٢.

وأوثقها نقلاً قال: (**وكتب أبو الأسود الدؤلي** ـ وكان خليفة عبد الله بن عباس في البصرة ـ **إلى علي**عليه السلام **يعلمه أن عبد الله بن عباس أخذ من بيت المال عشرة آلاف درهم، فكتب إليه يقسم له بالله لتردّنها، فلما ردّها عبد الله بن عباس، أو ردّ أكثرها كتب إليه علي**عليه السلام : **أما بعد فإن المرء يسرّه درك ما لم يكن ليفوته، ويسوؤه فوت مالم يكن ليدركه، فما أتاك من الدنيا فلا تكثر به فرحاً، وما فاتك منها فلا تكثر عليه جزعاً، واجعل همّك لما بعد الموت والسلام.. فكان ابن عباس يقول: ما اتّعظت بكلام قطّ اتعاظي بكلام أمير المؤمنين**)[1].

وهذا الكتاب يذكره أكثر المؤرخين، ويذكرون تأثر ابن عباس له هذا التأثر البالغ، ولكنهم لا يذكرون له مثيراً، ولسان الكتاب يختلف عن بقية ألسنة كتب الإمام عليه السلام له، بما فيه من تعزية وتسرية ووعظ، مما يدلّ على وجود مثل هذا المثير، وتأثر ابن عباس له، على أن جوّه النفسي الخاص كان مهيئاً لتقبّل مثل هذا النوع من الوعظ، وتصريحه بمدى تأثره به قد

(١) تأريخ اليعقوبي. مطبعة الغري، النجف الأشرف، سنة الطبع ١٣٥٨هـ. ج٢: ١٨١.

يكون وليد عوامل لاشعورية، انبعثت عن ملابسات هذه الحادثة .

أما التماس مبرر شرعي له ، فقد ذكر ابن عبد ربه في العقد الفريد عن أبى بكرة بن شيبة ما يصلح لذلك التبرير . . يقول : (**وكان عبد الله بن عباس من أحبِّ الناس إلى عمر ابن الخطاب ، وكان يقدّمه على الأكابر من أصحاب محمد** ﷺ ولم يستعمله قط ، فقال له يوماً : كدت أستعملك ولكن أخشى أن تستحل الفيئ على التأويل ، فلما صار الأمر إلى علي فاستحل الفيئ على تأويل قول الله تعالى : ﴿وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَىْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى ٱلْقُرْبَىٰ . . . الآية﴾[1] واستحلّه من قرابته لرسول الله ﷺ)[2] .

وهذا اجتهاد من قبل أبي بكرة استمده ـ كما ترون ـ من قبل معرفته لرأيه في الخمس وهو رأي مشهور معروف قد حدّث عنه في جوابه السابق، وجوابه للحروري عندما سأله عن رأيه في الخمس وقوله بأنه لنا . . الخ .

---

(١) الأنفال: ٤١ .

(٢) العقد الفريد ج٢ : ٢٠٨.

ولكنّ الدكتور طه حسين لا يرتضي هذا التبرير فهو في رأيه أصحّ رأياً وأعقل عقلاً وأعلم بدينه من هذا التأوّل، فهو كان يعلم من غير شك أن حقه في هذا الخمس لن يعدو أن يكون كحق غيره من أولي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل، وكان يعلم أنه لا ينبغي، بل لا يحلّ له أن يأخذ حقه من هذا الخمس بنفسه، وإنما ينبغي أن يتلقاه من الإمام الذي نصب ليقسم بين المسلمين فيأهم، وينفق منه في مرافقهم، وهو الذي يقسم بين أولي القربى واليتامى والمساكين حقهم من هذا الخمس[1].

وهذه المناقشة قد لا تكون جارية على مقتضى الفن، إذا اعترفنا بأن له حقاً في المال بحكم كونه من آل البيت، وتوقف تسلّمه على إذن الإمامعليه السلام في خصوص حق ذوي القربى، أمر لا يقرّه الفقهاء.

ولو سلّمنا له بذلك فهو بحكم نيابته عنهعليه السلام في توزيع الأموال على مستحقيها بالبصرة، يسوغ له أن يأخذ ما

(١) انظر الفتنة الكبرى (علي وبنوه). دار المعارف، مصر، سنة الطبع، ١٩٥٣م.: ١٤١ .

يراه من حقه كمستحق من المستحقين إلاّ أن يثبت ردع من إمامهعليه السلام عن تناوله لمصلحة يراها هو.

والحقيقة أن العنوان الأوّلي، بمقتضى نص الكتاب على الخمس، لا يمنع من أخذه، ومذهب أهل البيتعليهم السلام وعلى رأسهم الإمام في هذه القضية معروف، ولكن الذي يبدو من بعض الأحاديث أن الإمامعليه السلام لم يجرِ على ما يقتضيه هذا العنوان لطروّ عنوان ثانوي عليه، يكون هذا العنوان هو ما أشار إليه الإمام الباقرعليه السلام في جوابه لأبي إسحق.. يقول: **(سألت أبا جعفر محمد بن عليعليه السلام ، قلت: أرأيت علياً حين ولّي العراق وما ولّي من أمر الناس كيف صنع في سهم ذوي القربى؟ قال: سلك بهم طريق أبي بكر وعمر قلت: كيف ولِمَ وأنتم تقولون ما تقولون؟ قال: أما والله ما كان أهله يصدرون إلاّ عن رأيه، فقلت: فما منعه؟ قال: كان يكره أن يدّعى عليه مخالفة أبي بكر وعمر)**[1].

والواقع إن كثيراً من الأحكام التي شرّعها سابقوه،

(١) شرح نهج البلاغة. مطبعة دار الكتب العربية الكبرى، مصر، سنة الطبع ١٣٢٩هـ. ج٤: ٨٦.

وخالفهم فيها الإمام عليه السلام لم يعمل على تغييرها في عهده؛ لتركّزها في نفوس الرأي العام وتمسّكهم بها، وربّما كان يخشى من تغييرها حدوث بلبلة قد تنتهي إلى مفسدة.

وقد حاول في صلاة التراويح أن يعيدها إلى عهدها في أيام الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، فتنادى المسلمون: واعمراه[1] ووقفوا دون امتثال أمره في ذلك.

وقضية الخمس قضية حساسة لا ترقى إليها صلاة التراويح في أهميتها لدى الجماهير؛ لما تدخل عليهم من المال، فلو أراد الإمام عليه السلام أن يصرّ على تقسيمها في أقاربه خاصة، بمقتضى الآية، لكان أيسر ما يقوله المهرجون منهم: علام قتلنا عثمان، ولربطوا بين السيرتين في مراعاة الأقارب دون إصغاء لما تقتضيه الآية أو غير الآية من الأحكام. وربّما اعتبر بعضهم أن ما يدخله توزيعه هذا من اليسر عليهم، وعلى أهل بيته، هدفاً من مطالبته بحقه بالخلافة لسابقيه، مع أنّا عرفنا ـ فيما حدثنا صاحبنا من قبل ـ مدى تقييمه للخلافة عندما وزنها

(١) شرح نهج البلاغة، مطبعة دار الكتب العربية الكبرى، مصر، سنة الطبع ١٣٢٩هـ. ج٣: ١٧٨.

بالنعل، ما لم يقم حقاً أو يدفع باطلاً.

فمنعه إذاً لأقربائه ـ لهذا العنوان الثانوي ـ أصلح للأمة ولهم من تعريضهم لما يحدثه هذا التغيير من فساد.

فإذا صحّ هذا وأردنا أن نلتمس المبرر لصاحبنا في حينه، وجدناه قائماً.

فأخذه للمال بدافع الحاجة إليه من دون أن يثير حوله الغبار لتكتّمه له أمر لا يتنافى مع العنوان الأولي لحكم الخمس، وهو حق له، وموقف الإمام عليه السلام بعد كتاب أبي الأسود الدؤلي وأمره بإرجاعه إلى بيت المال طبيعي أيضاً؛ لطروّ العنوان الثانوي الملزم بعد اطّلاع أبي الأسود، وخوفه من أن يدبّ التهامس بين الناس حول هذا الموضوع، وكان لابد له أن يرجع المال بعد إصرار الإمام عليه السلام عليه وعدم إقراره على وجهة نظره، وما كان لمثله أن يصبر على نهي إمامه، ففي مكارم الأخلاق للطبرسي: **(عن عبد الله بن عباس لما رجع من البصرة وحمل المال ودخل الكوفة، وجد أمير المؤمنين عليه السلام قائماً في السوق وهو ينادي بنفسه معاشر**

الناس... الخ، قال ابن عباس: فسلّمت عليه فردّ عليّ السلام، ثم قال: يا ابن عباس ما فعل المال؟ فقلت: ها هو يا أمير المؤمنين وحملته إليه فقرّبني ورّحب بي...)[1].

فأخذه إذاً كان بحق؛ لتوفر العنوان الأولي فيه، وربّما تخيل أن أبا الأسود كان أقدر على فهم وجهة نظره هذه، وهو الذي عُرف بتلمذته عليه، وإرجاعه كان بحق أيضاً؛ لطرو العنوان الثانوي عليه، ومع هذا فأين موضع الخيانة واللصوصية من عمله؛ حتى يلزم الإمامعليه السلام بعزله وتنحيته عن منصبه؟! وهو ينِمّ على مدى تورّعه وصلوحه لما ينهض به.

وعلى أية حال فقد كانت له وجهة نظر لها أساس من الشرع في عقيدته، كما صرح قيس بن سعد في خطبته ـ كما يرويها أبو الفرج ـ: **(وهو يزعم أنها حلال)**.

وكما صرّح في جوابه لابن الزبير: **(وأما حملي المال فإنه كان مالاً جبيناه، وأعطينا كل ذي حق حقه، وبقيت بقية**

---

(١) مكارم الأخلاق. مطبعة النعمان، النجف، لم تذكر سنة الطبع.: ١٣١ .

هي دون حقنا في كتاب الله، فأخذنا بحقنا)[1]، ولا أقلّ من اعتباره مجتهداً مخطئاً لا متحدياً لأهم مبادئ الدين كما هو فحوى كلام الدكتور طه حسين.

أما مقدار ما أخذ من المال فالذي أقرّبه أنه لم يتجاوز العشرة آلاف درهم التي ذكرها اليعقوبي[2]، وإلاّ فمن البعيد جداً أن يتناول ستة ملايين أو مليونين أو حتى أربعمائة ألف ـ كما ذكر في روايات سابقة ـ وفي عزمه أن يخفي ذلك على الناس وعلى إمامه عليه السلام، وكأنه لم يصنع شيئاً. كما ربّما يدل على ذلك ما ذكروا من مراسلاته مع الإمام عليه السلام كقوله: **(إني لما تحت يدي ضابط)**، وإن كان هذا المقدار لا يكون طبيعياً إذا صدّقنا رواية الطبري السابقة. وليس المهم بعد ذلك تحقيق الكمية التي أخذها إذا آمنّا مع اليعقوبي وغيره ببساطة الحادثة، وإرجاع المال، وبقائه في منصبه مدة بقاء الإمام عليه السلام.

---

(١) شرح نهج البلاغة ج٤: ٤٩٠.

(٢) انظر تأريخ اليعقوبي ج٢: ١٨١.

مصادر البحث ومراجعه

القرآن الكريم.

١ ـ أبو الفرج الأصفهاني: الأغاني، تصحيح أحمد الشنقيطي، مطبعة التقدم، مصر، لم تذكر سنة الطبع.

٢ ـ أبو الفرج الأصفهاني: مقاتل الطالبيين، شرح وتحقيق أحمد صقر، مطبعة دار المعرفة.

٣ ـ أحمد زكي صفوت: جمهرة رسائل العرب، ط١، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، سنة الطبع ١٣٥٦هـ.

٤ ـ ابن أبي الحديد: شرح نهج البلاغة، مطبعة دار الكتب العربية الكبرى، مصر، سنة الطبع ١٣٢٩هـ.

٥ ـ ابن الأثير: البداية والنهاية، ط١، مطبعة السعادة، مصر، سنة الطبع ١٣٥١هـ.

٦ ـ اِبن الأثير: تأريخ ابن الأثير، ط١، المطبعة الأزهرية، سنة الطبع ١٣٠١هـ.

٧ ـ ابن خلدون: تأريخ ابن خلدون، مطبعة النهضة، مصر، سنة الطبع ١٩٣٦م.

٨ ـ ابن عبد ربه: العقد الفريد، تحقيق محمد سعيد العريان، ط٢، مطبعة الاستقامة، مصر، سنة الطبع ١٣٧٢هـ. والمطبعة العامرة، مصر، سنة الطبع ١٣١٦هـ.

٩ ـ الشريف المرتضى: أمالي المرتضى، ط١، مطبعة السعادة، مصر، سنة الطبع ١٩٠٧م.

١٠ ـ الطبرسي: مكارم الأخلاق، مطبعة النعمان، النجف، لم تذكر سنة الطبع.

١١ ـ الطبري: تأريخ الطبري، ط١، مطبعة الحسينية، مصر، سنة الطبع ١٣٢٦هـ.

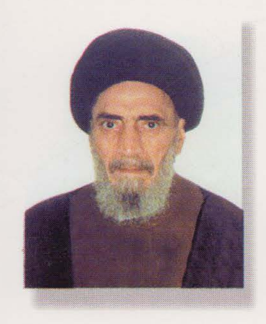
١٢ ـ طه حسين: الفتنة الكبرى (علي وبنوه)، دار المعارف، مصر، سنة الطبع، ١٩٥٣م.

١٣ ـ الكشي: رجال الكشي، المطبعة المصطفوية،

١٣ ـ الكشي: رجال الكشي، المطبعة المصطفوية، بمبي بائي دهنوي، سنة الطبع ١٣١٧هـ.

١٤ ـ اليعقوبي: تأريخ اليعقوبي، مطبعة الغري، النجف الأشرف، سنة الطبع ١٣٥٨هـ.

الفهرس



السيد محمد تقي الحكيم

- ولد في النجف الأشرف عام ١٩٢٤م وما زال يسكنها.
- استاذ البحث الخارج في الفقه وأصوله وقواعده الفقهية مقارنة بآراء أئمة المذاهب الاسلامية المختلفة. مما عُدَّ استاذاً ورائداً من رواد المذهبية العلمية، والدراسات المقارنة في الفقه والاصول في مدرسة النجف الأشرف الفقهية الحديثة.
- اسس مع عدد من الاعلام (جمعية منتدى النشر) الثقافية وواكب نشاطها الرائد في النهضة والتحديث لاكثر من ثلاثة عقود.
- اسس مع عدد من الاعلام (كليّة الفقه) في النجف الأشرف عام ١٩٥٨م وتولى عمادتها لسنين عدة.
- منحته جامعة بغداد درجة (الاستاذية) بقرار من مجلس الجامعة عام ١٩٦٤م واشرف وناقش العديد من الرسائل الجامعية لطلبة الماجستير والدكتوراه.
- انتخب عضواً في المجامع العلمية واللغوية في بغداد والقاهرة ودمشق وعمان ومجمع الحضارة الاسلامية في الاردن.

- اصدر العديد من الكتب والمؤلفات منها:
  - الاصول العام للفقه المقارن
  - القواعد العامة في الفقه المقارن
  - من تجارب الاصوليين في المجالات اللغوية
  - عبد الله بن عباس شخصيته وآثاره
  - تاريخ التشريع الاسلامي حتى استشهاد الامام علي عليه السلام
  - التشيع في ندوات القاهرة
  - فكرة التقريب بين المذاهب الإسلامية
  - الاسلام وحرية التملك والمفارقات الناشئة عن هذه الحرية
  - مع الامام علي في منهجيته ونهجه